نموذج مقترح لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية

A Proposed Model to Measure the Effect of the Quality of Financial Statements on the Investment Policy of the Jordanian Industrial Corporations

إعداد

جمال حسن العفيف

إشراف

أ.د محمد عبد الفتاح العشماوي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2010

قال تعالى

(وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ
عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي
بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ *
قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ
أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ *)

صدق الله العظيم

سورة البقرة(31-32)

ج

التفويض

أنا **جمال حسن العفيف** أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: **جمال حسن العفيف**

التوقيع:

التاريخ: ٢/٣/ ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها **نموذج مقترح لقياس اثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**

وأجيزت بتاريخ 2010/2/8 م.

أعضاء لجنة المناقشة :		**التوقيع**
الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	رئيساً	----------
الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي	عضواً ومشرفاً	----------
الدكتورة عفاف إسحق أبو زر	عضواً	----------
الدكتور توفيق عبد الجليل	عضواً	----------

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

الشكر لله وحده سبحانه وتعالى دائماً وأبدا ، الشكر لله الذي ألهمني الرشد وسدد خطاي، كما أحمده على جزيل نعمه وتوفيقه لي بإتمام هذه الأطروحة المتواضعة ، راجياً المولى العلي القدير أن يكون فيها الخير والمنفعة لكل طالب علم ومعرفة .

وأتقدم بالشكر الجزيل وكثير العرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي على ما أحاطني به من رعاية علمية خالصة وما قدمه لي من تشجيع ودعم، وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهاته وملاحظاته القيمة، والأب الراعي في الصبر والتوجيه وحسن الخلق والرقابة على العمل ودقته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وعلى توجيهاتهم القيمة. ولا يفوتني أن أشكر جامعة عمان العربية ممثلة برئيسها وأعضاء الهيئة التدريسية وجميع العاملين فيها.

وأخيراً الشكر كل الشكر لكل من ساعدني على إخراج هذه الأطروحة إلى النور، متمنياً للجميع دوام الصحة والعافية.

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة

إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالى "وقل ربي ارحمهما كما ربياني

صغيراً" والدي رحمه الله ووالدتي حفظها الله وبارك لي بها

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما

إلى ولدي العزيز هاشم

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

نموذج مقترح لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية

إعداد

جمال حسن العفيف

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية اعتماداً على معياري كثافة الإفصاح والشفافية وخاصيتي الملاءمة والاعتمادية كخصائص نوعية رئيسة لجودة المعلومات المحاسبية، وذلك على سياسة الاستثمار المعتمدة على عنصري العائد على الاستثمار والربحية، حيث افترضت الدراسة أن جودة المعلومات بالقوائم المالية تؤثر في سياسة الاستثمار.

قامت الدراسة باختبار فرضياتها على قطاع الصناعة الممثل في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني للفترة من عام 2000-2008م، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من 28 شركة صناعية موزعة على 10 قطاعات صناعية فرعية، من مجتمع الدراسة والمكون من 93 شركة موزعة على 11 قطاع من هذه القطاعات.

وجاءت نتائج الدراسة غير متوافقة مع فرضياتها قبل اختبارها إحصائياً، حيث قد ثبت وجود أثر لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية على سياسة الاستثمار، كما أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً بين القطاعات الصناعية وذلك من حيث تأثير جودة المعلومات المحاسبية على سياسة الاستثمار، وانه بذلك يمكن التنبؤ بالعائد على الاستثمار والربحية بدلالة جودة التقرير المالي، وخاصة معياري كثافة الإفصاح والشفافية كأهم العوامل المفسرة لجودة المعلومات المحاسبية كما أفصحت عنه نتائج استخدام تحليل الانحدار اللوجستي.

A Proposed Model to Measure the Effect of the Quality of Financial Statements on the Investment Policy of the Jordanian Industrial Corporations

By

Jamal Hassan Al-Afeef

Supervised By

Professor. Mohamed Abd El-Fatah Alashmawy

Abstract

This study aims to propose a model to measure the effect of the quality of financial statements which depend on industry of accounting disclosure and transparency, and relevance and reliability as major characteristics of accounting information, and its effect on investment policy which is represented in return of assets and profitability. This study hypothesized that the quality of financial information affects investment policy.

This study focused on the industrial sector in Jordan from the year 2000 to 2008. The study sample contains 28 corporations spread on 10 sub-industrial sectors, from the population of 93 corporations from 11 sectors.

This study focused on testing its hypothesis on the industrial sector in Jordan which is represented in corporations. Those are registered in the Financial Exchange Market from 2000-2008.

The study sample consists of 28 industrial corporations distributed on 10 minor industrial sectors from the study population which consists of 93 corporations distributed on 11 sectors.

The results of the study were not coherent with the hypotheses before testing them statistically. This proved that the accounting information quality, which is mentioned in the financial statements, has an effect on the investment policy.

This study also proved that there are differences among the industrial sectors in terms of the effect of accounting information quality on the investment policy.

Therefore, we can predict the return on investment and profitability by the reference of the financial report quality, especially the criteria of disclosure intensity and transparency as the most important factors, which explain the accounting information quality as proved in logistic regression analysis.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة

مقدمة:

يعتبر قرار الاستثمار الذي يعني رصد موارد مالية لتحقيق منافع مستقبلية لإنشاء طاقة إنتاجية سواء تمثلت في مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة (Biddle etal.,2008)، من أهم القرارات الهيكلية التي تتخذها الإدارة نظراً لأثره على الربحية والعائد على الاستثمار ومعدل دوران الأصول (الميداني، 2004، ص 168)، فضلاً عن أثره المباشر في دعم النمو المستقبلي للشركة، حيث إنه كلما تحسنت كفاءة سياسة الاستثمار انعكس ذلك على نمو ربحية الشركة وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، وتعتبر القوائم المالية هي المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة لأغراض ترشيد قراراتهم الإدارية المتصلة بسياسة الاستثمار(حنان وآخرون، 2008،ص ص 25-27).

ولضمان قياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار بالشركات المساهمة يجب توفير مجموعة من الضوابط القادرة على دعم حسن استخدام الموارد الاقتصادية، فضلاً عن توفير مجموعة من معايير الحكم على كفاءة سياسة الاستثمار (Biddle etal.,2008)، وذلك من خلال المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتمتع بالملاءمة والاعتمادية، حيث إن ملاءمة المعلومة المحاسبية تشترط أن تكون مؤثرة في اتخاذ القرار الإداري وتقييم الأحداث المالية المرتبطة بالأداء المؤسسي (International Accounting Standard Framework F.26-28)، كما أن موثوقية المعلومة المحاسبية تشترط أن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز (International Accounting Standard Framework F.31-32).

وكنتيجة لتوقف كفاءة سياسة الاستثمار على كثافة الإفصاح المحاسبي وشفافية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها للأطراف المستفيدة، فإن هذه الدراسة تبحث درجة تأثير متغيرات كل من الإفصاح المحاسبي وشفافية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وذلك على سياسة الاستثمار، مع اختبار ذلك على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وذلك دعماً لدرجة العلاقة التأثيرية بين هذه المتغيرات وكفاءة سياسة الاستثمار كما كشفت عنها دراسة (Chen etal.,2005) والتي من خلالها يمكن التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف المستفيدة بحيث تتم مراعاة نشر وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية إلى المتعاملين في السوق المالي بنفس مستوى وكثافة الإفصاح المحاسبي، لضمان تخفيف حدة مشكلة الوكالة في المحاسبة.

مشكلة الدراسة :

في ظل تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية برزت التساؤلات حول مدى جودة معلومات القوائم المالية المنشورة، وما هي العناصر المؤثرة في جودة القوائم المالية، ومدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم على سياسة الاستثمار بالشركات.

وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو بناء نموذج لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

عناصر مشكلة الدراسة:

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :-

1- هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الصناعية في معياري كثافة الإفصاح والشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية؟

2- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية؟

3- هل توجد علاقة تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية ؟

4- هل توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التنبؤ بمدى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثرها على سياسة الاستثمار ؟

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة في الإجابة عن تساؤلاتها على الفرضيات التالية :-

الفرضية الأولى :لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الصناعية في معياري كثافة الإفصاح والشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

الفرضية الثانية :لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

الفرضية الثالثة:لا توجد علاقة انحدار تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

الفرضية الرابعة :لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين معياري كثافة الإفصاح والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التنبؤ بمدى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثرها على سياسة الاستثمار.

التعريفات الإجرائية :

1- جودة القوائم المالية (Financial Statements Quality):

هي الدرجة التي تعكس فيها القوائم المالية حقيقة نتائج أنشطة الشركة طبقاً لمستوى شفافية المعلومات التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها خاصة للأطراف الخارجية المستفيدة(International Accounting Standard,No1.3) المعيار الدولي الحاسبي رقم1.

2- كثافة الإفصاح المحاسبي (Intensity of the accounting disclosure)

هي عدد مفردات البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركة وذلك طبقاً للمقاييس المرجعية للشركات الدولية.

3- الشفافية (Transparency):

هي عدم حجب المعلومات المالية وغير المالية عن الأطراف المستفيدة خاصة الأطراف الخارجية.

4- الملاءمة (Relevance) :

المدى التي تكون فيه المعلومة المحاسبية مؤثرة في القرار الإداري بحيث تساعد المستفيدين منها في تقييم الأحداث المالية المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل والمؤثرة في الأداء المؤسسي وتشمل التوقيت المناسب والتغذية العكسية والقدرة التنبؤية والقابلية للمقارنة كما جاء في الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Framework F.26-28).

5- الاعتمادية (Reliability) :

الدرجة التي تكون فيها المعلومات المحاسبية موثوقة وخالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، بحيث يمكن أن يعتمد عليها من قبل المستفيدين لترشيد قراراتهم الإدارية بشكل عادل وصادق، إذا لم يتم إنتاج المعلومة عن قصد للتأثير في هذه القرارات في اتجاه معين والمتمثلة في صدق العرض والموضوعية والحياد والقابلية للتحقق كما ورد في (International Accounting Standard Framework F.31-32).

6- سياسات الاستثمار(Investment Policies):

هي مجموعة الضوابط القادرة على دعم حسن استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة لها، فضلاً عن دعم معايير الحكم على الاستثمار وتتلخص في العائد على الاستثمار ومعايير الربحية (Biddle etal.,2008).

أهمية الدراسة :

تنبع الأهمية النظرية للدراسة مما تحققه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من مزايا نسبية للاقتصاد الكلي ودعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وبذلك فإن الدراسة تعمل على توفير قاعدة بيانات محاسبية في مجال علاقة سياسات الاستثمار بجودة القوائم المالية طبقاً لمعياري كثافة الإفصاح والشفافية وأيضا لخاصيتي ملاءمة واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

كما تستمد الدراسة الميدانية أهميتها من محاولة تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بكل شركة لقياس حقيقة العلاقة بين جودة القوائم المالية وسياسات الاستثمار لدعم ثقة المستثمرين في الأوراق المالية للشركات وذلك لتجنيب الشركات الوقوع في دائرة الإخفاق والإفلاس المالي والحد من مشكلة الوكالة وتخفيف حدة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وعلى ذلك تبرز الدراسة أثر جودة إعداد القوائم المالية والمعلومات المحاسبية – من خلال معياري كثافة الإفصاح والشفافية وخاصيتي الملاءمة والاعتمادية – على سياسات الاستثمار خاصة في الشركات المساهمة.

الدراسات السابقة ذات الصلة

- **الدراسات السابقة العربية:**

1- في دراسة (أبو نصار وذنيبات، سنة 2005)، بعنوان "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية". حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998م والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين، وإسهامها في تحسين اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

حيث استخدم الباحثان استبانه مدرجة حسب مقياس ليكرت، وجهت إلى عينات من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين، فقد شملت عينة الدراسة على 100 مفردة عشوائية من الفئات الثلاث التي غطتها الدراسة، من خلال شمول الإستبانة على 49 بنداً من البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية التي ألزمت الشركات المساهمة العامة بنشرها في التقرير السنوي.

وتوصلت الدراسة إلى إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين في أهمية البنود المتضمنة في تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتمثل في اتخاذ هيئة الأوراق المالية خطوات عملية للتأكد من التزام الشركات المساهمة الفعلي بالإفصاح عنها في تقريرها السنوي، كما أوصت الدراسة بالإفصاح عن معلومات أخرى لم تتضمنها هذه التعليمات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفين، كما أوصت الدراسة بمراجعة التعليمات الخاصة ببعض بيانات التحليل بإعادة صياغتها أو زيادة المعلومات المتعلقة بها.

2) وفي دراسة (خليل، سنة 2005)، بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في سوق عمان للأوراق المالية:دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، هذا بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات.

وشملت عينة الدراسة على 20 شركة موزعة على أربعة قطاعات وذلك خلال الفترة من1999- 2003 م. حيث قامت الدراسة على تحديد أثر المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة على قرارات المستثمرين، وتحديد أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وكذلك نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة، وأن هناك تأثيراً للمعلومات المنشورة داخل تلك التقارير على قرارات المستثمرين إضافة إلى عدم كفاية المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة للمستثمرين.

3 – وفي دراسة (زيود وآخرين، سنة 2007)، بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار".

هدفت الدراسة إلى التعــرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية، والتعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية، كذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة.

تركزت الدراسة على سوق عمان المالي والشركات المدرجة أسماؤها في السوق حيث تمت الدراسة في فترة 2005 ــ 2006، وقد توصلت الدراسة إلى انه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات، وكلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين، يرى المستثمر ضرورة توافر معلومات إضافية لأغراض اتخاذ القرار بشأن تداول الأسهم، إن التقرير السنوي غالباً ما يُحجب عن الكثير من المساهمين مما يدفعهم إلى العزوف عن حضور اجتماعات الجمعية العمومية وعدم المشاركة في تقييم أداء الإدارة وهذا بلا شك ناتج عن انخفاض الوعي الاستثماري وانعدام ثقافة كثير من المساهمين خاصة في المجال المالي والاقتصادي.

4 – وفي دراسة (أبو الخير، 2009) بعنوان "العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات السعودية".

هدفت الدراسة إلى تحليل جودة التقارير المالية في المملكة العربية السعودية في ظل تبني المملكة لمجموعة من المعايير المحاسبية غير المكتملة من خلال قياس العوامل المؤثرة في الجودة واختبارها ميدانياً.

ضمت عينة الدراسة 30 شركة، وقد بينت النتائج أن استخدام الشركات لمعايير محاسبية إضافة إلى جانب المعايير المحاسبية السعودية يحسن جودة التقرير المالي مقارنة بالشركات التي اكتفت بالمعايير السعودية فقط في إعداد التقرير المالي، كما أن الشركات المساهمة العامة التي يمتلكها عدد محدد من المساهمين كانت أقل جودة من التقارير المالية للشركات التي كانت مملوكة للدولة، كما أن حجم الشركة ووجود لجنة تدقيق كان له أثر على جودة التقارير المالية.

- **الدراسات السابقة الأجنبية:**

أجريت العديد من الدراسات في مجال أثر جودة التقرير المالي على كفاءة الاستثمار بشكل غير مباشر، وفيما يلي أهم هذه الدراسات.

1- وفي دراسة لــ (Yang etal., 2005) بعنوان :

"The Impact of Standard Setting on Relevance and Reliability of Accounting Information: lower of Cost or Market Accounting Reforms in China".

استهدفت الدراسة فحص تأثير جهود وضع المعايير الذي تعهدت الحكومة الصينية بفائدة المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم الصيني والإصلاحات المحاسبية في الصين

وتعزيز الفائدة من البيانات المحاسبية لمستثمري الأسهم، وقد قامت الدراسة بفحص القيمة الملائمة لمحاسبة التكلفة أو السوق أيهما أقل مقارنة بالتكلفة السوقية وكذلك الموثوقية لنظامين محاسبيين غير متداخلين. وقد افترضت الدراسة أن النتائج التي تعتمد على تحليل القيمة الملائمة دائماً قد لا تكون كاملة بدون فحص الموثوقية بنفس الوقت.

وشملت عينة الدراسة على 320 شركة خلال أربع سنوات أي 1280 مشاهدة من مجتمع الدراسة والبالغ 1160 شركة مدرجة لغاية نهاية عام 2001 م في سوق شنغهاي للأوراق المالية.

لقد وجدت الدراسة فائدة الإصلاحات الصينية في تطبيق محاسبة التكلفة أو السوق أيهما أقل، كما أثبتت الدراسة أن استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل يجب أن تراقب لتزيد الموثوقية لتقييم التكلفة أو السوق أيهما أقل على تقييم التكلفة السوقية، كما أن أخطاء القياس في تقييم التكلفة أو السوق أيهما أقل تزيد مقارنة بمحاسبة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

2- دراسة (Barron etal.,2005) بعنوان :

"Evidence that Investors Trade on Private Event-Period Information Around Earning Announcements".

أي دليل على أن المستثمرين يتاجرون عند حدث الفترة للمعلومات الخاصة لإعلان الأرباح، وقد استهدفت الدراسة لإثبات دليل تجريبي بأنه كيف المعلومات تؤثر في حجم التداول. وقد شملت عينة الدراسة على 2724 مشاهدة ربع سنوية من مجتمع الدراسة والبالغ 2977 مشاهدة ربع سنوية للفترة من عام 1984 ولغاية العام 1996م.

وقد وجدت الدراسة أن المتاجرة حول الإعلان عن الأرباح تزيد بسبب أن المستثمرين يستخدمون تطوير المعلومات الجديدة في وقت الإعلان بالإضافة إلى القيمة الملائمة للمعلومات السابقة والحديثة المعاصرة.

3- وفي دراسة لــ (Maines & Wahlen, 2006) بعنوان :

"The Nature of Accounting Information Reliability: Inference from Archival and Experimental Research"

هدفت الدراسة إلى فهم أفضل لطبيعة موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال تركيبة من الأبحاث الموثقة والتطبيقية عبر الإطار النظري لفائدة المعلومات المحاسبية وكانت دراسة نظرية لطبيعة موثوقية المعلومات المحاسبية.

وقد وجدت الدراسة ثبات التفاعل بين الدراسات مع المعايير المحاسبية. كما وجد من الدراسات التطبيقية أنها أثبتت تأثر المستخدمين الخبراء بخيارات معدي البيانات المحاسبية التي تضعف الموثوقية بالمعلومات المحاسبية.

4- دراسة (Biddle & Hilary,2006) بعنوان:

"Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment"

هدفت الدراسة إلى تحري علاقة نوعية التقارير المحاسبية بكفاءة مستوى رأسمال الاستثمار في الشركة، وافترضت الدراسة أن جودة التقارير المحاسبية العالية تعزز من كفاءة الاستثمار وذلك بتخفيض اللاتماثل في المعلومات بين المديرين والمزودين الخارجيين لرأس المال، كما افترضت الدراسة أيضا بأن هذا التأثير يجب أن يكون أكبر في الاقتصاد حيث

التمويل أكبر من خلال عمليات تجارية بحتة مقارنة مع الاقتصاد الذي يزود بها التمويل من خلال رأس المال، وقد قامت الدراسة بفحص عينتها بين الدول.

وشملت عينة الدراسة على 15000 مشاهدة من اليابان مقابل 3000 مشاهدة من الولايات الأمريكية المتحدة للفترة ما بين عام 1975 والعام 2001م بين أمريكا واليابان.

لقد وجدت الدراسة بأن العلاقة بين توليد التدفقات النقدية الداخلية والاستثمار ضعيفة عندما تكون جودة التقارير المحاسبية عالية، كما وجدت الدراسة بأن تأثير جودة إعداد التقارير المحاسبية العالية على حساسية التدفقات النقدية للاستثمار هي أقوى في الاقتصاد الذي يتم به التمويل بشكل أكبر من خلال عمليات تجارية بحتة (التمويل من خلال الأسهم هو المصدر المسيطر) لذلك العلاقة بين جودة التقارير المحاسبية وكفاءة رأسمال الاستثمار في الدول التي يسود فيها التمويل بالملكية لمستوى رأسمال الاستثمار للشركة يكون أقوى، وأن العلاقة أضعف بين جودة إعداد التقارير المحاسبية وكفاءة رأسمال الاستثمار في الدول التي يسود فيها التمويل البنكي لمستوى رأسمال الاستثمار للشركة.

5- دراسة (Verdi,2006) بعنوان :

"Financial Reporting Quality and Investment Efficiency"

استهدفت الدراسة تحري العلاقة بين جودة إعداد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار حيث افترضت الدراسة أن جودة التقرير المالي تحسن كفاءة الاستثمار من خلال تأثير جودة التقرير المالي لكل من الاختيار المعاكس ومشكلة الوكالة من خلال توقع متوسط علاقة عكسية

بين جودة التقرير المالي وكل من الاستثمار الأدنى Underinvestment والاستثمار الأعلى Overinvestment.

وشملت عينة الدراسة على 38062 مشاهدة من أصل مجتمع الدراسة البالغ 82179 مشاهدة خلال فترة الدراسة الممتدة مابين عام 1980 ولغاية العام 2003 م.

وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية لجودة التقرير المالي وكفاءة الاستثمار الأدنى والأعلى كما وجدت أن العلاقة بين جودة التقرير المالي لها علاقة أكثر قوة للاستثمار الأعلى في الشركات التي لديها أرصدة نقدية كبيرة وملكية منتشرة، ووجدت الدراسة بأن جودة التقرير المالي هو أكثر قوة للاستثمار الأدنى في الشركات التي تواجه قيوداً تعاقدية (أي لديها نوعية معلومات متدنية).

6- دراسة(Chen etal,2007) بعنوان :

"Corporate Governance and Equity Liquidity: analysis of S&P transparency and disclosure rankings".

تحرت هذه الدراسة تأثير الإفصاح وآليات الحاكمية المؤسسية الأخرى على سيولة الأسهم، حيث ناقشت بأن الشركات التي تتبنى شفافية معلومات وممارسات إفصاح ضعيفة ستواجه عدم تماثل في المعلومات، لأن ضعف الحاكمية المؤسسية في الشركات تقود إلى عدم تماثل في المعلومات أكثر. كما أن مزودي السيولة سيتعرضون نسبياً إلى مخاطر المعلومات العكسية ولذلك فإنه عندما يكون عدم التماثل في المعلومات كبيراً سيؤثر على هامش الفائدة. وأن الإفصاح والشفافية لترتيب الأسهم فردي في مقياس مؤشر ستاندرد آند بورز 500

وظفت لفحص فيما إذا كان ترتيب الإفصاح والشفافية للشركات سيقلل من عدم التماثل في المعلومات ونشر الأسهم، وكشفت نتائج الدراسة عن التكاليف الاقتصادية لسيولة قيمة الأسهم.

وشملت عينة الدراسة على 341 شركة من الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P)500 للفترة من 1/1/ ولغاية 2002/12/31 م.

وافترضت الدراسة أن قيمة الأسهم لتلك الشركات مع ممارسات إفصاح أفضل (حاكمية مؤسسية أفضل) سوف تؤدي نسبياً إلى سيولة السوق بشكل أفضل، كما افترضت أن تحديد الهامش وممارسات إفصاح الشركات ستكون متوافقة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الضعيف فيما بين الشركات سيؤدي إلى حاكميه مؤسسية ضعيفة ومستوى عالٍ من مخاطر عدم التماثل في المعلومات، ونتيجة لذلك فإن مزودي السيولة سوف يسعون إلى تقليل نشر أسهمهم لتلك الشركات التي لديها حاكميه مؤسسية ضعيفة. كما أثبتت الدراسة أن كلاً من الإفصاح والشفافية ذات الترتيب المتأخر لديها علاقة سالبة مع عناصر اللاتماثل بالمعلومات وأن الشركات التي تطبق ممارسات إفصاح أفضل يمكنها أن تخفض مخاطر عدم التماثل بالمعلومات، وان العلاقة السلبية للإفصاح والشفافية ستقلل من سيولة الأسهم.

7- وفي دراسة (Bhattacharya etal., 2007) بعنوان :

"Earnings Quality and Information Symmetry: Evidence From Trading Costs"

أي جودة الإيرادات وعدم التماثل في المعلومات، لقد فحصت الدراسة تأثير جودة الإيرادات الضعيفة على اللاتماثل في المعلومات وتكلفة التجارة. وقد شملت هذه الدراسة على جميع شركات (NYSE و NASDAQ) والبالغة 11893شركة سنة للفترة من عام 1998 ولغاية 2005.

وتوصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى عدم تماثل المعلومات في المحاسبية بين مشاركي السوق الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة مخاطر الاختيار العكسي لمزودي السيولة التي بدورها نتيجة عن انخفاض السيولة وتكلفة التجارة الأكبر، كما بينت أن تأثير نوعية الإيرادات على عدم تماثل المعلومات المحاسبية يكون مبالغاً فيه لحظة الإعلان عن توزيع الأرباح.

8- وفي دراسة لـــ (Jermakowicz etal., 2007) بعنوان :

"The Value Relevance of Accounting Income Reported by DAX-30 German Companies".

هدفت الدراسة إلى فحص التحديات والمنافع متضمنة القيمة الملائمة لتبني شركات DAX-30 في سوق الأسهم الألماني لمعايير وضع التقرير المالي IFRS (International Financial Reporting Standard).حيث قامت بمقارنة خصائص البيانات المحاسبية للشركات قبل تبني IFRS أو المبادئ الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً US-GAAP وبعد تبني تلك المعايير.

وكانت الدراسة هي مسح شامل لجميع الشركات الألمانية المدرجة في DAX-30 حيث بلغ عدد الشركات المدرجة 30 شركة وهي الشركات الأكثر نشاطاً تجارياً في سوق الأسهم الألماني خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 1998 ولغاية 2004 م.

لقد وجدت الدراسة خلال الفترة لتبني IFRS أو US GAAP زيادة في أسعار أسهمها والمالكين الأجانب بعد تبني تلك المعايير، كما أنها وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الدفترية للإيرادات والقيمة السوقية للأسهم كما وجدت أن تبني IFRS أو US GAAP أو من خلال إدراج الأسهم في سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) يزيد القيمة الملائمة للإيرادات المتعلقة بالسعر السوقي، كما أن الدراسة وجدت أن المنافع للشركات بتبني IFRS تجاوزت التكاليف بكثير.

9- دراسة (Barth etal.,2008) بعنوان :

"Fair Value Accounting for Liabilities and Own Credit Risk"

هدفت الدراسة إلى فحص فيما إذا تعكس قيمة الأسهم المكاسب والخسائر المرافقة لتغير قيمة الدين، حيث إنها لم تسهم فقط في تقييم الديون والالتزامات ولكنها أيضا ناقشت باستخدام محاسبة القيمة العادلة للالتزامات.

لقد شملت عينة الدراسة على 49081 مشاهدة في أمريكا من أصل مجتمع الدراسة 7561 شركة خلال الفترة من عام 1986 ولغاية العام 2003م.

لقد وجدت الدراسة بان عوائد الأسهم لها علاقة جوهرية للتغير في مخاطر الائتمان وهي سلبية، كما أن هناك علاقة بين تغير مخاطر الائتمان وعوائد الأسهم. والأكثر أهمية

بأنها وجدت العلاقة بين تغير مخاطر الائتمان وعوائد الأسهم أقل سلبية عندما تكون الشركة لها مديونية كبيرة، وأن عوائد الأسهم للشركات التي صافي دخلها قليل (ومنحدر) أقل سلبية للشركات التي حجم ديونها كبير، كما وجدت الدراسة العكس بالنسبة للشركات التي صافي دخلها كبير (ومتنامٍ).

10- دراسة (Baharath etal.,2008) بعنوان :

"Accounting Quality and Debt Contracting"

أي جودة المحاسبة وعقود الدين، تحرت هذه الدراسة بشكل خاص علاقة التقارير المحاسبية للمقترضين بعقود التمويل بالدين في كلا السوقين سوق الدين العام (السندات) أو الاقتراض الخاص (البنكي). وقد شملت عينة الدراسة على 12676 قرض محرز من خلال 3261 شركة و3681 سند مصدر من 709 شركات. وذلك خلال الفترة من عام 1988 ولغاية العام 2003 م.

وقد وجدت الدراسة بأن جودة التقارير المحاسبية تؤثر باختيار سوق الدين، حيث إنه عند انخفاض جودة التقارير المحاسبية فإن المقترضين يفضلون الديون الخاصة (ديون بنكية) الأمر الذي يجعله وثيق الصلة بانفراد البنوك لطريقة الوصول إلى المعلومات الهامة ومعالجة إمكانية تخفيض تكاليف خيار الاقتراض بالنسبة للمقترضين. كما وجدت الدراسة بأن جودة إعداد التقارير المحاسبية لها دلالة اقتصادية ولكن يختلف تأثيرها على تصميم العقد في كلا السوقين واختلاف في مرونة التعاقد بينهما، حيث إن الدين الخاص والذي له مرونة أكبر في التعاقد للمقترضين الذين لديهم ضعف في جودة التقارير المحاسبية هو كل من السعر (الفائدة) واللاسعر (الاستحقاق والمضمون)، والذي يختلف عن الدين العام الذي شروط السعر هي

الأكثر قوة. كما وجدت الدراسة بان تأثير نوعية التقارير المحاسبية على الفائدة للدين العام هو 2.5 مرة عنه في الدين الخاص.

التعليق على الدراسات السابقة:

وطبقاً لما استقرت عليه نتائج الدراسات السابقة التي أتيحت للباحث، فإن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسات في تركيزها على اقتراح نموذج للعلاقة بين جودة التقرير المالي بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (خاصيتي الملاءمة والاعتمادية) وبين سياسات الاستثمار مع اختبار ذلك إحصائيا على عينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

حيث إن الدراسات السابقة التي أجريت تم إجراؤها في دول متقدمة مالياً وصناعياً واقتصادياً، إلا أن دراسة العلاقة بين جودة القوائم المالية وسياسة الاستثمار لم يتمكن الباحث من الحصول على دراسات عربية بها.

كما أن الدراسات السابقة الأجنبية درست عدة جوانب من جودة التقارير المالية، إلا أنها لم تقس جودة التقارير المالية من حيث معياري الإفصاح والشفافية من جانب ومن خاصيتي الملاءمة والاعتمادية من جانب آخر كخصائص نوعية للمعلومات المحاسبية.

مساهمة الدراسة :

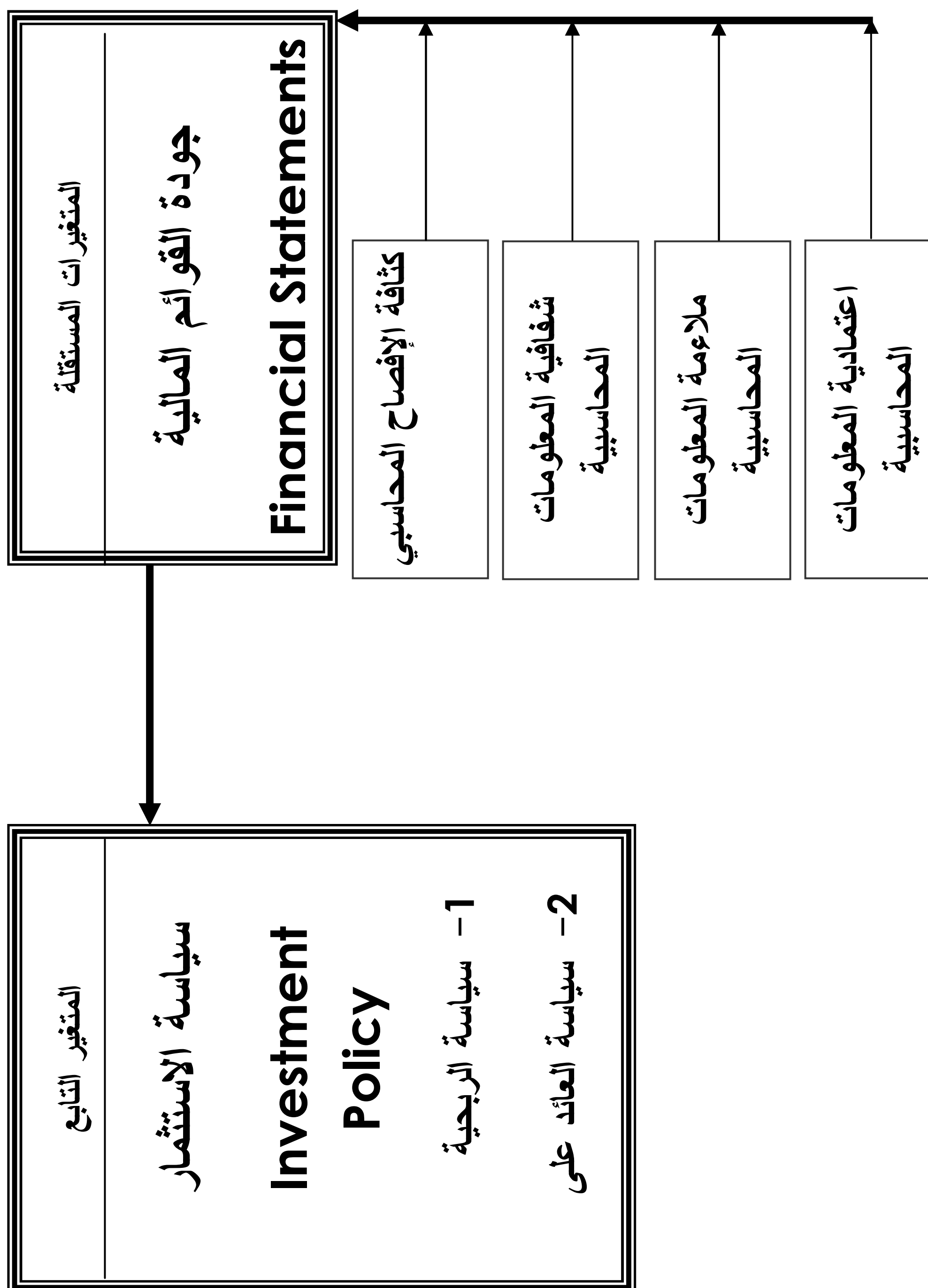
على الرغم من أن هذه الدراسة تمثل امتداداً للدراسات السابقة إلا أنها تركز –وعلى غير توجه الدراسات السابقة – على قياس وتحليل أثر معياري كثافة الإفصاح والشفافية

وخاصيتي ملاءمة واعتمادية المعلومات الواردة بالقوائم المالية على سياسة الاستثمار بالشركات المساهمة، وهي بذلك تضيف بعداً ملموساً حول علاقة سياسة الاستثمار بجودة القوائم المالية على وجه الخصوص.

- نموذج الدراسة :

فيما يلي النموذج الذي يقترحه الباحث والذي من خلاله يمكن قياس أثر جودة القوائم المالية على سياسات الاستثمار بالشركات المساهمة.

شكل رقم (1)



الفصل الثاني

الإطار النظري

الإطار النظري

جودة البيانات المالية :

1- عرض البيانات المالية:

يساعد عرض البيانات المالية كما ورد في الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية (ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2006، ص ص 52-53) إلى:-

- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسبة دولية مستقبلية وفي إعادة مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة.
- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبة الدولية.
- مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية.
- مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي.
- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية.

- مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات المدرجة في البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

- تزويد المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

إن عرض البيانات المالية هو القاعدة التي ينطلق منها الجميع لإعداد القوائم المالية بشكل يساعد على التوافق لجميع القوائم المالية ليسهل عملية المقارنة فيما بين الشركات، وذلك من خلال تقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها، ومساعدة معدي البيانات المالية في إعدادها، ومساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول عدالتها، كما تساعد مستخدمي هذه البيانات على تفسيرها بشكل أفضل، فضلاً عن مساعدة الدول في وضع القوانين ضمن معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي فإن ذلك يؤكد على جودة البيانات المالية من خلال تماثل جميع الأطراف في الحصول على تلك البيانات.

2- الإطار العام للبيانات المالية:

يعتني الإطار العام للبيانات المالية بالبيانات المالية ذات الأهداف العامة شاملة البيانات المالية الموحدة. وهذه القوائم تعد وتقدم سنوياً على الأقل، وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين. (زيود وآخرون، 2007) ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين قد يطلبون وتكون لديهم القدرة على الحصول على معلومات بالإضافة إلى تلك المعروضة في البيانات المالية، إلا أن العديد منهم يعتمدون على البيانات المالية كمصدر

رئيس لهم، وعليه يجب إعداد وعرض هذه البيانات المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين.

تمثل البيانات المالية جزءاً من عملية التقرير المالي وهي تشتمل على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي (التدفقات المالية والتغير في حقوق المساهمين) والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والتفسيرات التي تمثل جزءاً مكملاً للبيانات المالية (Hunton et al.,2007) كما يمكن أن تشتمل على جداول وملاحق ومعلومات أخرى مبنية عليها أو مشتقة منها والتي يتوقع أن تكون جزءاً من تلك البيانات (مثل المعلومات المالية القطاعية والإيضاحات حول تغير الأسعار)، ولكنها لا تحتوي على بنود مثل تقرير المديرين وكلمة رئيس مجلس الإدارة والتحليل الذي يطرح من قبل الإدارة.

3- الأطراف المستفيدة من البيانات المالية:

تشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمرتقبين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين والآخرين والعملاء والحكومات ومؤسساتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء البيانات المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات (أبو نصار وحميدات، 2008، ص ص 4-6) وتشمل هذه الاحتياجات لتلك الأطراف على ما يلي:

- **المستثمرون:** يهتم مقدمو رأس المال المضارب ومستشاروهم بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار

أو البيع، ويهتم المساهمين بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المنشأة على توزيع الأرباح.

- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات التي تتعلق باستقرار وربحية أرباب العمل، فهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع رواتبهم ومكافآتهم واستقرارهم في عملهم.

- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فترة أو موعد استرداد قروضهم والفوائد المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها دون أي مشاكل أو تأخير، وهم يهتمون بقدرة المنشأة على المدى الطويل.

- **الموردون والدائنون التجاريون والآخرون:** فهؤلاء هم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد دفع المبالغ المطلوبة لهم عند استحقاقها، فهم يهتمون بالمنشأة على المدى القصير إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.

- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات التي تتعلق باستمرارية المنشأة، وبخاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو يعتمدون عليه كمصدر مهم.

- **الحكومة ودوائرها:** تهتم الحكومة ودوائرها بعملية توزيع الموارد ونشاطات المنشآت، فهم يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المنشآت وتحديد السياسات الحكومية – كالضريبة والنمو الاقتصادي – وكأساس لإحصاءات الدخل القومي والإحصاءات الأخرى.

- **الجمهور**: يمكن أن تساعد البيانات المالية الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع نشاطاته، فيتأثر أفراد الجمهور بطرق متنوعة بالمنشآت، فقد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين.

إلا أن البيانات المالية لا يمكن أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، ولكن هناك احتياجات مشتركة بينهم جميعاً. فالبيانات المالية التي تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المضارب للمنشأة هي متوافرة، وبالتالي سوف تفي بأغلب احتياجات المستخدمين الآخرين التي يمكن تلبيها البيانات المالية.

يقع إعداد البيانات المالية للمنشأة وعرضها على عاتق الإدارة التي تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية(Dwyer,2005)، فالإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى المعلومات الإضافية لتلبية احتياجاتها الذاتية والتي لديها القدرة على الوصول إليها – المعلومات المالية والإدارية – لمساعدتها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤولية الرقابة.

4- أهمية البيانات المالية:

البيانات المالية هي أداة لتوفير معلومات حول المركز المالي والتغيرات في المركز المالي للمنشأة والتي تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين ومؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

فالبيانات المالية التي تعد من قبل المنشأة تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين، إلا أنها لا يمكن أن توفر كافة المعلومات التي يحتاجها جميع المستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية، فالبيانات المالية التي تعد تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

وتظهر البيانات المالية نتائج العمل الإداري ومحاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها، فالمستخدمون يرغبون في تقييم العمل الإداري لمحاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها لأجل اتخاذ قرارات اقتصادية مثل قرارات الاحتفاظ بالاستثمارات في المنشأة أو بيعها أو إعادة تعيين الإدارة السابقة أو الاستغناء عنها بإدارة جديدة.

وبالتالي فإن هدف المعلومات المالية المحاسبية يتمثل في (Walker, 2003) :

1- توافر معلومات تكون مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية والائتمانية ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب.

2- توافر معلومات تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

3- توافر معلومات تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات على هذه الموارد والتغيرات في كل منهما.

فالأهداف تبدأ بنظرة واسعة عن المعلومات المفيدة لقرارات المستثمر والدائن ثم تنتقل لان تقتصر على اهتمام المستثمرين والدائنين من خلال المتحصلات النقدية المتوقع تحصيلها من

استثماراتهم أو قروضهم. إلا أن المعلومات لا تكون مفيدة في اتخاذ القرار إذا كانت تاريخية فقط، ولكن يجب أن تتوافر معلومات عن تقدير المستقبل والتدفقات النقدية المحتملة والتي تشكل أساس التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين.

5- قياس البيانات المالية:

يقول (Guay, 2006) من أجل أن تتحقق أهداف المعلومات المالية تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، حيث يتم في ظل هذا الأساس الاعتراف بالعمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث، بغض النظر عن قبض أو دفع النقدية المترتبة على الحدث، ويتم التسجيل في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترة التي تمت فيها، فالإبلاغ عن العمليات المالية المعدة للمستخدمين على أساس الاستحقاق لا تفيد عن المعلومات المالية التاريخية عن دفع النقدية أو استلامها بل تفيدهم عن الالتزامات النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية وسيتم استلامها في المستقبل، وبالتالي فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرار.

فإعداد البيانات المالية (مطر، 2004، ص ص 49-50) يجري عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى تعمل في المستقبل المنظور، وبالتالي فإنه يفترض أن المنشأة ليس لديها النية أو الحاجة إلى التصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، إلا انه إن وجد مثل هذه النية أو الحاجة فإن البيانات المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف، وبالتالي يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم.

الخصائص النوعية لجودة معلومات القوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. فالخصائص النوعية الأساسية لجودة القوائم المالية هي:-

1. القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقولاً من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدرٍ معقول من العناية.ورغم ذلك فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين غير المتخصصين، وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية (Obidat,2007).

2. الملاءمة:

لتكون المعلومة مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلان (Banghoj & Plenborg,2008).، فالمعلومات الحالية للأصول المملوكة وبنيتها ذات قيمة للمستخدمين

عندما يحاولون التنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وقدرتها على مقاومـــة الأوضـــاع المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، مثل الطريقـــة التي يتوجب هيكلة المنشأة بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المـــستخدمين مباشـــرة، مثـــل أربـــاح الأســـهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تصبح مستحقة. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من البيانات المالية من خلال الأســـلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلـــى ســـبيل المثـــال، تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات، كما تخفض من عدم تماثل المعلومات في تلك القوائم .(Horton,2007)

3. الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات ذات قيمة ماديـــة (Acito etal.,2009) إذا كـــان حـــذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المـــستخدمون اعتمـــاداً علـــى البيانات المالية. وتعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي إلى الحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم المادية تضع حداً أو نقطة قطع أكثر من لو أنها خاصة أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة.

كما تتأثر ملاءمة المعلومـــات بطبيعتهـــا وبماديتهـــا ,Patterson & Smith) 2003). ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها، تعتبر كافية لتحديـــد ملاءمتهـــا، فالإفصاح عن قطاع جديد يمكن أن يؤثر على تقييم المخاطر والفرص التي تواجـــه المنـــشأة بغض النظر عن مادية النتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير.

4. الاعتمادية:

لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة. وتمتلـــك المعلومـــات خاصـــية الموثوقية (Maines & Wahlen,2006) إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجـــة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مـــضللاً (Dye & Sredhar, 2004). فمـــثلاً، إذا كانت قيمة الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نـــزاع، فـــإن اعتـــراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في قائمة المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة.

5. التمثيل الصادق:

يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحـــداث الأخـــرى التـــي مـــن المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بـــشكل معقـــول حتـــى تكـــون موثوقـــة (Alexander & Archer, 2003)، ويجب أن تمثل قائمة المركـــز المـــالي بـــصدق

العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق الملكيـة للمنـشأة بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف.

إن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر كونها أدنى من التمثيل الـصادق الذي من المفروض أن تصوره (Schipper & Vincent, 2003). وهذا ليس بسبب التحيز ولكن بسبب الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخـرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض لإيصال الرسـائل التـي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث. ففي بعض الحالات يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المنشأة عموماً لا يعترف بها في البيانات المالية، فبـالرغم أن معظم المنشآت تولد شهرة داخلية على مرور الزمن، إلا أنه في العادة من الصعب التعـرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية، وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائـم الاعتـراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها.

6. الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخـرى التـي مـن المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليـات الماليـة والأحـداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني (Meyer, 1976). فـيمكن أن تتخلص المنشأة من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلـت ملكيـة الأصل إلى الطرف الآخر. ومع ذلك توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنـشأة بالمنـافع

الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها.

7. الحياد:

حتى تكون المعلومة موثوقة، يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات لمالية محايدة وخالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً (Mc Daniel et al.,2002).

8. التحفظ:

لا بد أن يكافح معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة التحفظ عند إعداد البيانات المالية. ويقصد التحفظ تبني درجة من الاحتراس والحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. إن ممارسة التحفظ لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية (Lafond & Watts, 2008).

9. الاكتمال:

وحتى تكون المعلومة موثوقة، فإن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خطأ أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها (Kirk, 1991).

10. القابلية للمقارنة:

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعلى مرور الزمن لتلك المنشأة وبطريقة متماثلة في المنشآت الأخرى للقطاع (Rentfro & Hooks, 2004).

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة (Archer et al., 1995) إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات. ويجب أن يتمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى وبين المنشآت المختلفة. وبالتالي فإن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتشوش مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة. إن من غير المناسب للمنشأة أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياسته المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

وحيث إن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات بالمركز المالي للمنشأة على مرور الزمن، فإن من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة.

جودة القوائم المالية:

تصور البيانات المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعاً لخصائصها الاقتصادية. وتعرف هذه التصنيفات الرئيسة بعناصر البيانات المالية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي في قائمة المركز المالي فهي الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية. والعناصر المتعلقة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهما الدخل والمصروفات. وتعكس قائمة التغيرات في المركز المالي عادة عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر قائمة المركز المالي.

تنطوي عملية عرض هذه العناصر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل على عملية تصنيفات فرعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو

وظيفتها في أعمال المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

1. جودة قائمة المركز المالي:

إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول، والالتزامات، وحق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي (Keiso & Weygandt,2010, P 40):

الأصول: هي منافع اقتصادية محتملة في المستقبل قامت منشأة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

الالتزامات: تضحية محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لمنشأة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

حقوق الملكية: وهو الحق المتبقي للمالكين على أصول المنشأة بعد طرح كافة الالتزامات.

تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحاول تحديد معايير الاعتراف اللازم تلبيتها قبل الاعتراف بها في قائمة المركز المالي. وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي لأنها لا تلبي معايير الاعتراف. وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخل أو الخارج من المنشأة مؤكداً بشكل كافٍ ليفي بشروط معيار الاحتمالية قبل الاعتراف بأصل أو التزام (شرويدر، 2006، ص ص 259-265).

وعند تقييم ما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق الملكية فإنه يجب الانتباه لأن يعطى الجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس لشكله القانوني فقط، ففي حالة عقود الإيجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هي أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الإنتاجي لقاء دخوله في التزام لدفع مبلغ يعادل تقريباً القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك. وعليه فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا في قائمة المركز المالي للمستأجر.

الأصول:

تتمثل المنافع الاقتصادية المتجسدة في الأصل في إمكانية الإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المنشأة، ويمكن أن تكون تلك الإمكانية إنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة (الشيرازي، 1990، ص ص 233-238). كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية إلى الخارج، مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع للحصول عليها وعليه فهم يسهمون في التدفقات النقدية للمنشأة. ويقدم النقد بذاته خدمة للمنشأة وذلك لسيطرته على الموارد الأخرى (Cardoso & Aquino,2009).

الالتزامات:

إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل ديناً حالياً على المنشأة. والدين يمثل واجباً أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. يمكن للالتزامات أن تكون قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي، كالمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة مثلاً، كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية، فإذا قررت المنشأة على سبيل المثال كسياسة أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات مقدرة (Keiso & Weygandt, 2010, PP 630-635).

من الضرورة إيجاد التفريق بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي. إلا أن الالتزام ينشأ عادة عندما يتم تسليم الأصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل،لذلك فإن طبيعة التعاقد غير القابلة للفسخ تعني أن التبعات الاقتصادية للفشل في الوفاء بالالتزام، فبسبب وجود غرامات كبيرة مثلاً، يجعل المنشأة ذات حرية محدودة في اختيار تجنب تدفق الموارد إلى طرف آخر.

إن تسوية الالتزام الحالي يستلزم عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تتجسد فيها منافع اقتصادية من أجل تلبية مطالبة الجهة الأخرى ويمكن أن تتم تسوية الالتزام الحالي بعدة طرق فمثلاً بوساطة:

- الدفع نقداً.
- تحويل أصول أخرى.

- ❖ تقديم خدمات.
- ❖ استبدال ذلك بالتزام آخر.
- ❖ تحويل الالتزام إلى حق الملكية.

ويمكن أن يطفأ الالتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

كما أن الالتزامات تنتج عن عمليات مالية أو أحداث أخرى سابقة لذلك، فقد ينشأ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائنة، كما أن استلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بسداد مبلغ القرض مضافاً إليه الفوائد. كما يمكن أن تعترف المنشأة أيضاً بالخصميات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفي هذه الحالة، فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

حقوق الملكية:

بالرغم أن حق الملكية عرف على أنه الرصيد المتبقي إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في قائمة المركز المالي. فالأموال التي يقدمها المساهمون، والأرباح المحتفظ بها، والاحتياطات التي تمثل حجوزات من الأرباح المدورة، والاحتياطات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلة. مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي البيانات المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها. كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة في ملكية المنشأة لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى استلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال (Hendriksen & Breda, 1992, PP 778-784).

2- جودة قائمة الدخل الشامل:

الدخل:

الدخل يتضمن كلاً من الإيرادات والمكاسب. ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز، والإيجار.

تمثل المكاسب بنوداً أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية. وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة.

تشمل المكاسب، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير الجارية. ويشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المتحققة، كتلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وتلك الناشئة عن الزيادات في القيمة المرحلة للأصول طويلة الأجل. وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية. وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها (Schroeder & Clark,1998, PP 94-95).

المصروفات:

تتضمن المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة، مثل تكلفة

المبيعات، الأجور والاهتلاكات والاستهلاكات، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاذ الأصول مثل النقد وما يعادل النقد، والمخزون، والممتلكات والمصانع والمعدات.

تمثل الخسائر بنوداً أخرى تحقق تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. تمثل الخسائر نقصاناً في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى. وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً (Schroeder & Clark,1998, PP 101-103).

أساليب القياس المحاسبي لدعم جودة بيانات القوائم المالية:

القياس هو عملية تحديد القيمة النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أسلوب محدد للقياس كما يلي (Schroeder & Clark,1998, PP 91-94):-

1. أسلوب التكلفة التاريخية:

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المتوقع استلامها مقابل الدين أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

2. أسلوب التكلفة الجارية:

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

3. أسلوب القيمة القابلة للتحقق:

تقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليـــه فـــي الوقـــت الحاضر مقابل بيع الأصول بطريقة منظمة. وتقيد الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالـغ غيـــر المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

4- أسلوب القيمة الحالية:

تقيد الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المـــستقبلية الداخلـــة، والتي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط. وتقيد الالتزامـــات بالقيمـــة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، والتي من المتوقع أن يحتـــاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

إن استخدام أسلوب واحد من الأساليب السابقة عملية صعبة، فكل أسلوب منها له ميزاته ومحاذيره، فمثلاً استخدام أسلوب القيمة القابلة للتحقق أفضل من أسلوب التكلفة التاريخية، إلا أن صعوبة تحديد التدفقات النقدية المستقبلية للأصول والالتزامات، قد يؤدي إلى خلل في تحديد القيمة وخاصة بالأصول طويلة الأجل، ولذلك فإن استخدام أسلوب التكلفة

التاريخية يعد أفضل كونه يعبر عن حقائق تاريخية. كذلك استخدام أسلوب التكلفة الجارية قد يكون غير ممكن في بعض الحالات، بسبب عدم وجود سوق نشط لتحديد قيمة الأصل، خاصة الأصول طويلة الأجل، مما قد يفتح المجال لتقديرات وهمية.

وبالتالي فان المنشآت تستخدم خليطاً من أساليب القياس مما يحقق عدالة عرض القوائم المالية، فمثلاً تستخدم المنشآت أسلوب التكلفة التاريخية لقياس الأصول طويلة الأجل، وأسلوب التكلفة الجارية في تقييم بعض الأصول المتداولة مثل المخزون، وأسلوب القيمة القابلة للتحقق في الاستثمارات قصيرة الأجل، وأسلوب القيمة الحالية في تقييم السندات المصدرة وأوراق القبض والدفع.

ضوابط جودة القوائم المالية لدعم الإفصاح المحاسبي:

1. ضوابط جودة قائمة المركز المالي:

التمييز بين المتداول / غير المتداول:

يجب على كل منشأة أن تحدد بناءً على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي أم لا، وعندما تختار المنشأة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقـديم الأصـول والالتزامات بشكل عام حسب سـيولتها (Hendriksen & Breda, 1992,PP 448-450).

مهما كانت طريقة العرض التي يتم تطبيقها فإن على المنشأة أن تفصح ولكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تشمل مبالغاً يتوقع استعادتها أو تـسديدها قبـل وبعـد دورة

تشغيلية من تاريخ قائمة المركز المالي عن المبلغ الذي يتوقع استعادته أو تسديده بعد أكثر من سنة مالية (Schroeder & Clark,1998, PP 212-214).

الأصول المتداولة:

ويتم تصنيف الأصل على أنه أصل متداول في الحالات التالية: (Schroeder & Clark,1998, PP 214-218):-

- يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الـدورة التـشغيلية العاديـة للمنشأة.
- يحتفظ به بشكل رئيس لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقـع أن يتحقـق خلال السنة المالية التالية من تاريخ قائمة المركز المالي.
- يكون نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد ولا توجد قيود على استعماله.

يجب تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

ويستخدم مصطلح غير متداول ليشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والتـشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

الالتزامات المتداولة:

يجب تصنيف الالتـزام علـى أنـه التـزام متـداول عنـدما (Schroeder & Clark,1998, PP 218-219):-

أ. عندما يتوقع تسويته أثناء السنة المالية العادية للمنشأة.

ب. عندما يتحقق التسديد خلال السنة المالية التالية من تاريخ قائمة المركز المالي.

يجب تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

ويمكن تصنيف الالتزامات المتداولة بطريقة مماثلة للأصـول المتداولـة، وبعـض الالتزامات المتداولة مثل الذمم التجارية الدائنة ومستحقات الموظفين وتكاليف التشغيل الأخرى تشكل جزءاً من رأس المال المستخدم في الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، وتـصنف البنـود التشغيلية هذه على أنها التزامات متداولة حتى وإن كانت تسويتها مستحقة بعد أكثر من سـنة مالية من تاريخ قائمة المركز المالي.

2. ضوابط جودة قائمة الدخل الشامل:-

يجب أن تشمل قائمة الدخل الشامل البنود التالية (IAS1.82):-

- الإيراد.
- تكاليف التمويل والضرائب
- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
- البنود غير العادية وحصة الأقلية.
- صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- جميع عناصر الدخل الشامل مصنفة حسب طبيعتها.
- ربحية السهم من الدخل الشامل للشركات الحليفة والزميلة باسـتخدام طريقـة حقـوق الملكية.
- إجمالي الدخل الشامل.

لعل أهم ضوابط العرض في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات ما يلي:-

- تحليل للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المنشأة.
- تحليل المصروفات حسب طبيعة المصروف أو وظيفته في المنشأة في صلب قائمة الدخل.
- يتم تحليل المصروفات من أجل تسليط الضوء على مجال من مكونات الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.
- التركيز على بنود الدخل الشامل في التعديل الأخير للمعيار الدولي رقم 1عام 2009 م وتفصيلها لكل من الشركة موضوع التقرير أو الشركات الأخرى الزميلة أو المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

3. ضوابط جودة قائمة التغيرات في الحقوق:-

يجب على الشركة أن تعرض في بياناتها المالية بياناً بما يلي(IAS1.106):

- إجمالي الدخل الشامل للفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود كما هو مطلوب من المعايير الأخرى.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب معالجات علاقات المرجعية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ قائمة المركز المالي، والحركات خلال الفترة.

- مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل.

4.ضوابط جودة قائمة التدفق النقدي:-

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المتطلبات اللازمة لضوابط قائمة التدفق النقدي والإفصاحات المتعلقة به، ولعل أهمها ما يلي:- (IAS 7)

- تقدم معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة.
- تفصح عن المعلومات المطلوبة من قبل معايير المحاسبة الدولية غير المعروضة في مكان آخر في البيانات المالية.
- توفر معلومات إضافية عن غير المقدمة في صلب البيانات ولكنها ضرورية لعرض عادل.
- يجب تقديم إيضاحات البيانات المالية بأسلوب منتظم كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات.

وبالتالي فان تحديد الضوابط لجودة القوائم المالية يسهم في تماثل المعلومات لكل من أصحاب المصالح، مما يساعد في ضبط كفاءة سياسة الاستثمار في المنشآت وتقييم كل أصحاب المصالح لتلك المنشآت بشكل عادل.

مقاييس الإفصاح المحاسبي كدالة لجودة القوائم المالية

مقياس ستاندرد اند بورز للإفصاح المحاسبي

لضمان جودة التقارير المالية فإن هذا المقياس يضع أربعة وثمانين سؤالاً في مجموعات محددة كما يلي من خلال موقع الشركة على الإنترنت (WWW.standardandpoors.com/rating/criteria):-

شفافية هيكل الملكية

1- هل تقدم التقارير المالية وصفاً لأنواع الأسهم لدى الشركة؟

2- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن أنواع المستثمرين؟

3- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن عدد الأسهم العادية المرخص بإصدارها وعدد الأسهم المصدرة بالفعل؟

4- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القيمة الاسمية لتلك الأسهم العادية؟

5- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن عدد الأسهم المرخص بإصدارها وعدد الأسهم المصدرة بالفعل بما يخص الأسهم الممتازة، الأسهم التي لها حق التصويت، وغيرها من الأسهم؟

6- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القيمة الاسمية لتلك الأنواع السابقة من الأسهم؟

7- هل تقدم التقارير المالية عن حقوق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم الموجودة لديها؟

تركيز هيكل الملكية

8- هل يتم الإفصاح عن أكبر مستثمر أو أكبر ثلاثة أو حتى أكبر عشرة مستثمرين في الشركة؟

9- هل يتم الإفصاح عن المستثمرين الذين يملك كل منهم أكثر من 10% من أسهم الشركة؟

10- هل يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالشركة؟

إجراءات التصويت والمقابلات بين المساهمين

11- هل يتم الإفصاح عن جدول اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين؟

12- هل يتم الإفصاح عن الموضوعات الهامة التي تناولتها تلك الاجتماعات؟

13- هل يتم الإفصاح عن المقترحات التي تم تقديمها في تلك الاجتماعات؟

14- هل يتم الإفصاح عن الاجتماعات غير العادية؟

15- هل يتم الإفصاح عن كيفية اختيار الهيئة لأعضاء مجلس الإدارة؟

16- هل يتم الإفصاح عن كيفية توجيه وحصول الهيئة العامة على ردود لاستفساراتها من مجلس الإدارة؟

17- هل تتضمن التقارير السنوية إشارة إلى وجود دليل لقواعد الحوكمة التي تلتزم بها الشركة؟

18- هل يتم نشر هذه القواعد؟

اتجاهات الشركة

19- هل تتضمن التقارير المالية مناقشة للإستراتيجية التي تتبعها الشركة؟

20- هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن نوع الصناعة التي تعمل بها الشركة؟

21- هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن الاتجاهات العامة في الصناعة التي تعمل بها؟

22- هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن السلعة أو الخدمة التي تقدمها الشركة؟

23- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن القطاعات المختلفة بالشركة إن وجدت؟

24- هل تفصح الشركة عن مدخلات المنتجات في صورة عينية؟

25- هل تتضمن التقارير المالية أي نوع من التنبؤات بحجم المخرجات المتوقع في المستقبل؟

26- هل تفصح الشركة عن المخرجات من المنتجات في صورة عينية؟

27- هل تتضمن التقارير المالية أي نوع من أنواع التنبؤات بحجم المدخلات المتوقع في المستقبل؟

28- هل تقدم التقارير المالية معلومات عن خصائص الأصول المستخدمة؟

29- هل تقدم التقارير المالية بعضاً من مؤشرات الكفاءة مثل العائد على الأموال المستثمرة أو معدل العائد على حق الملكية أو غيرها؟

30- هل تتضمن التقارير المالية مستويات تلك المؤشرات السابقة في الصناعة التي تعمل فيها الشركة؟

31- هل تتضمن التقارير المالية خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة؟

32- هل تتضمن التقارير المالية تفاصيل عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة؟

السياسات المحاسبية

33- هل تقوم الشركة بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية)؟

34- هل تفصح التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة؟

35- هل تفصح التقارير المالية عن المعايير المحاسبية المطبقة؟

36- هل تقوم الشركة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد التي تنتمي إليها)؟

37- هل تقوم الشركة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دولياً؟

38- هل تفصح الشركة عن الاختلافات بين تطبيق المعايير المحلية والمعايير المتعارف عليها دولياً؟

تفاصيل السياسات المحاسبية

39- هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول؟

40- هل تفصح الشركة عن معلومات بخصوص طرق حساب إهتلاك الأصول؟

41- هل تقوم الشركة بنشر تقارير مجمعة في حالة وجود شركات تابعة خاضعة لسيطرتها؟

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

42- هل تفصح الشركة عن قائمة بنسبة ملكيتها في الشركات الأخرى حتى ولو كانت أقلية؟

43- هل تفصح الشركة عن هيكل ملكية الشركات التابعة لها؟

44- هل تفصح الشركة عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؟

45- هل تفصح الشركة عن المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة؟

المعلومات عن مدقق الحسابات

46- هل تفصح الشركة عن اسم مدقق الحسابات الذي قام بتدقيق القوائم المالية؟

47- هل تفصح الشركة عن تقرير مدقق الحسابات مرفقاً بالقوائم المالية؟

48- هل تفصح الشركة عن المبلغ الذي قامت بدفعه كأتعاب تدقيق؟

49- هل تفصح الشركة عن المبالغ التي تم دفعها للمدقق مقابل خدمات أخرى بخلاف التدقيق؟

هيكل مجلس الإدارة

50- هل تفصح الشركة عن اسم رئيس مجلس الإدارة؟

51- هل تفصح الشركة عن تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة؟

52- هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة؟

53- هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص أعضاء مجلس الإدارة؟

54- هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص الوضع الوظيفي وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة؟

55- هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة؟

56- هل تفصح الشركة عن توقيت انضمام كل عضو إلى مجلس الإدارة؟

57- هل تفصح الشركة عن تصنيف الأعضاء سواء تنفيذيين أو من خارج الشركة؟

58- هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص دور مجلس الإدارة في الشركة؟

59- هل تفصح الشركة عن الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة؟

60- هل تفصح الشركة عن اللجان التابعة لمجلس الإدارة؟

61- هل تفصح الشركة عن جدول اجتماعات مجلس الإدارة؟

62- هل هناك لجنة للتدقيق؟

63- هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق؟

64- هل هناك لجنة للمكافآت أو الحوافز؟

65- هل تفصح الشركة عن أسماء لجنة المكافآت أو الحوافز؟

66- هل هناك لجنة للتعيينات؟

67- هل تفصح الشركة عن أسماء لجنة التعيينات؟

68- هل تفصح الشركة عن وجود وظيفة التدقيق الداخلي؟

69- هل هناك لجنة تختص بالاستراتيجيات / الإستثمار / التمويل؟

مكافآت وتدريب أعضاء مجلس الإدارة

70- هل تفصح الشركة عن البرامج التدريبية التي تلقاها أعضاء مجلس الإدارة؟

71- هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة في الشركة؟

72- هل تفصح الشركة عن كيفية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة؟

73- هل يتم الإفصاح عن رواتب أعضاء مجلس الإدارة؟

74- هل يتم الإفصاح عن أشكال رواتب أعضاء مجلس الإدارة (نقدية، أسهم، غيرها)؟

75- هل يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المرتبطة بالأداء؟

تقييم ومكافآت المديرين التنفيذيين

76- هل يتم الإفصاح عن قائمة بأسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة؟

77- هل يتم الإفصاح عن معلومات بخصوص هؤلاء المديرين التنفيذيين.

78- هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها هؤلاء المديرون في الشركة؟

79- هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها هؤلاء المديرون في الشركات التابعة؟

80- هل يتم الإفصاح عن كيفية مكافأة هؤلاء المديرين؟

81- هل يتم الإفصاح عن رواتب هؤلاء المديرين؟

82- هل يتم الإفصاح عن أشكال رواتب هؤلاء المديرين؟

83- هل يتم الإفصاح عن مكافآت هؤلاء المديرين المرتبطة بالأداء؟

84- هل يتم الإفصاح عن تفاصيل التعاقد مع المدير التنفيذي CEO؟

مقياس برايس ووتر هاوس للإفصاح المحاسبي

لضمان جودة التقارير المالية فإن هذا المقياس يضع مجموعة من الأسئلة كما يلي حسب الدليل لفحص القوائم المالية المنشور على الإنترنت checklist

WWW.pwc.com/en_Gx/gx/ifrs-(
-:) reporting/pdf/IFRS_disclosure_checlist_2009-pdf

1- هل تم الإفصاح عن الآتي؟

أ- اسم المنشاة.

ب- شكلها القانوني.

ت- غرض المنشاة

ث- نوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية.

ج- تاريخ قائمة المركز المالي.

ح- الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

خ- أرقام المقارنة.

2- هل تم الإفصاح في الإيضاحات المتممة عن السياسات المحاسبية الآتية؟

أ- سياسة إعداد القوائم المالية المجمعة (في حالة الشركة القابضة).

ب- السياسات المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية.

ت- السياسات المتبعة في معالجة فروق العملة.

ث- السياسة المتبعة في التقييم المحاسبي (تكلفة تاريخية- جارية استبدالية).

ج- السياسة المتبعة في الإفصاح عن الأحداث اللاحقة.

ح- السياسة المتبعة في معالجة الإيجارات طويلة الأجل والشراء التأجيري والتعامل بالتقسيط وما يرتبط بذلك من فوائد.

خ- السياسة المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

د- السياسة المتبعة في معالجة الضرائب.

ذ- السياسة المتبعة بالنسبة للعقود طويلة الأجل.

ر- السياسة المتبعة بالنسبة لحقوق الامتياز.

ز- السياسة المتبعة في تقويم الأصول طويلة الأجل وإهتلاكها.

س- السياسة المتبعة في جرد وتقييم المخزون من:- البضاعة الجاهزة –الخامات – تحت التشغيل (غير جاهزة).

ش- السياسة المتبعة في معالجة تكاليف البحوث والتطوير.

ص- السياسة المتبعة في معالجة الأصول غير الملموسة.

ض- السياسة المتبعة في معالجة الاستثمارات في الشركات القابضة / التابعة.

3- هل تم الإفصاح عن المعلومات الآتية؟

أ- قيم الأراضي والمباني.

ب- قيم الآلات والمعدات.

ت- قيم الأصول المعمرة الأخرى.

ث- قيم مجمع الاهتلاك لكل بند.

ج- قيم الاستثمار في المشروعات تحت التنفيذ.

ح- قيم ارتباط الإنفاق الرأسمالي للفترات المقبلة.

خ- القيود على ملكية الأصول.

د- قيم الاستثمارات في كل شركة تابعة.

ذ- قيم الاستثمارات في كل شركة شقيقة.

ر- قيم الاستثمارات الأخرى.

ز- القيم السوقية للاستثمارات الأخرى في حالة اختلافها عن القيم الدفترية.

س- الأرصدة المستحقة على العملاء وأوراق القبض المتعلقة بالنشاط.

ش- الأرصدة المستحقة على أعضاء مجلس الإدارة.

ص- الأرصدة المستحقة على الشركات القابضة أو التابعة والشركات الشقيقة.

ض- بيان الأصول غير الملموسة وقيمة كل منها.

ط- المخزون السلعي.

ظ- النقدية وما في حكمها.

4- القروض والالتزامات طويلة الأجل، وهل تم تحليلها إلى؟

أ- قروض مضمونة بمرهونات.

ب- قروض غير مضمونة بمرهونات.

ت- قروض من الشركة القابضة /التابعة / الشقيقة.

5- الالتزامات قصيرة الأجل، وهل تم تبويبها إلى؟

أ- التزامات للبنوك.

ب- أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة خلال العام.

ت- التزامات للموردين وأوراق الدفع.

ث- أرصدة مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة.

ج- أرصدة مستحقة للشركة القابضة / التابعة / الشقيقة.

ح- ضرائب الدخل.

خ- توزيعات مستحقة.

د- مصروفات مستحقة.

ذ- الالتزامات الأخرى والمخصصات بالتفصيل.

6- حقوق المساهمين وهل تم الإفصاح تفصيلاً عن؟

أ- عدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية للسهم.

ب- الجزء الذي لم يدفع من رأس المال.

ت- الحركات التي طرأت على حساب رأس المال خلال الفترة.

ث- الحقوق والامتيازات المتعقلة بتوزيعات الأرباح للأسهم الممتازة.

ج- مجمع التوزيعات المستحقة لأرباح حملة الأسهم الممتاز.

ح- عدد وتكلفة أسهم الخزينة.

خ- المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال (وهل تم تحميله للاحتياطي).

د- الاحتياطي القانوني.

ذ- الاحتياطيات الأخرى.

ر- الأرباح المحتجزة.

7- قائمة الدخل وهل تم الإفصاح فيها عن المعلومات التالية؟

أ- المبيعات أو إيرادات النشاط.

ب- الفوائد الدائنة.

ت- الإيرادات أو المكاسب غير العادية.

ث- تكلفة المبيعات (تكلفة النشاط).

ج- الاهتلاك والاستهلاك.

ح- الفوائد المدينة.

خ- أرصدة مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة.

د- أرصدة مستحقة للشركة القابضة / التابعة / الشقيقة.

ذ- ضرائب الدخل.

ر- الأعباء غير العادية.

ز- نتائج المعاملات الهامة مع الشركة القابضة / التابعة / الشقيقة.

س- أثر التغير الهام في التقديرات المحاسبية.

ش- الأخطاء الجوهرية وطريقة معالجتها.

ص- صافي ربح أو خسارة الفترة.

ض- هل تم حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال المدة؟

ط- هل تم الإفصاح عن نصيب السهم في الأرباح؟

ظ- هل تم الإفصاح عن النصيب المخفض للسهم في الأرباح؟

8- قائمة التغير في حقوق الملكية هل تم الإفصاح فيها عن؟

أ- أرصدة أول المدة لكل من :

- رأس المال.

- الاحتياطي القانوني.
- احتياطي إعادة التقييم.
- أي احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلاً).

ب- صافي ربح الفترة.

ت- المحول للاحتياطي القانوني.

ث- المحول للاحتياطيات الأخرى.

ج- فائض (عجز) إعادة تقييم الاستثمارات.

ح- فائض (عجز) إعادة تقييم الأصول.

خ- تأثير التغير في السياسات المحاسبية.

د- توزيعات الأرباح.

ذ- إصدار أسهم نقدية.

ر- إصدار أسهم من الأرباح المرحلة / الاحتياطيات.

ز- أرصدة آخر المدة لكل من:

- رأس المال.
- الاحتياطي القانوني.

- احتاطي إعادة التقييم.

- أي احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلاً).

- الأرباح (الخسائر) المرحلة.

س- هل تتفق أرصدة آخر المدة لبنود حقوق الملكية مع الأرقام المقابلة لها في قائمة المركز المالي؟

ش- هل تتفق أرصدة أول المدة لبنود حقوق الملكية مع الأرقام المقابلة لها في قائمة المركز المالي ؟

ص- هل يتفق رقم صافي ربح الفترة الوارد بقائمة التغير في حقوق الملكية مع رقم صافي الربح الوارد بقائمة الدخل؟

9- قائمة التدفقات النقدية.

أ- هل تم عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة المباشرة؟

ب- هل تم الإفصاح عن الأنواع الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية؟

ت- هل تم الإفصاح عن الأنواع الرئيسة لإجمالي المدفوعات وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل؟

ث- هل تم عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة غير المباشرة؟

ج- هل تم الإفصاح عن رقم صافي الربح أو الخسارة وهل تمت تسوية المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية(اهتلاكات وإستهلاكات ومخصصات)؟

ح- بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر المرتبطة بنشاط الاستثمار أو التمويل.

خ- التغيرات في الأصول والالتزامات المتداولة.

د- هل تم عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار؟

ذ- هل تم الإفصاح عن الأنواع الرئيسة لإجمالي المقبوضات من أنشطة الاستثمار؟

ر- هل تم الإفصاح عن الأنواع الرئيسة لإجمالي المدفوعات من أنشطة الاستثمار؟

ز- هل تم الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار؟

س- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

ش- هل تم الإفصاح عن الأنواع الرئيسة لإجمالي المدفوعات النقدية لأنشطة التمويل؟

ص- هل تم الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية لأنشطة التمويل؟

ض- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل؟

ط- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية من الفوائد وتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل؟

ظ- هل تم تبويب التدفقات النقدية وفقاً لنفس الأساس المتبع في الفترات السابقة؟

ع- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل؟

غ- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الحصص في الشركات القابضة /التابعة / الشقيقة بشكل منفصل؟

ف- هل تم الإفصاح عن معاملات الاستثمار والتمويل غير النقدية في مكان آخر في القوائم المالية بخلاف قائمة لتدفق النقدي؟

ق- هل تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها؟

ك- هل حدث تغيير في هذه السياسة؟

ل- إذا كانت الأحدث تغير في السياسة المحاسبية، فهل تم الإفصاح عن أثر التغير فيها؟

م- هل تم الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها؟

ن- هل تتفق المبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها التي تظهر في قائمة المركز المالي؟

هـ- إذا لم تتفق المبالغ بين القائمتين، هل قامت المنشاة بعرض التسوية للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع البنود المقابلة لها والتي تظهر في قائمة المركز المالي؟

و- هل تم الإفصاح عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها والتي تحتفظ بها المنشاة وغير المتاحة للاستخدام بوساطة المجموعة؟

ي- هل تم الإفصاح عن مبلغ التسهيلات المتاحة للمنشاة والتي لم يتم استخدامها بعد؟

أأ- هل تم الإفصاح عن التدفقات النقدية التي تمثل زيادة طاقة التشغيل منفصلاً عن التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل الحالية؟

الإفصاح المحاسبي في بورصة عمان كدالة لجودة القوائم المالية

لقد حددت هيئة الأوراق المالية الأردنية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقرير المالي السنوي الصادر عن الشركات الخاضعة لقانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، وتطبيقاً للمادة (4/ب،هـ) من تعليمات الإفصاح فانه يجب الإفصاح عن المعلومات التالية كما ورد في دليل إعداد التقرير السنوي:

1- أ. أنشطة الشركة الرئيسة.

ب. أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها.

ج. حجم الاستثمار الرأسمالي للشركة.

2- الشركات التابعة للشركة.

3- أ. أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم.

4- أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة.

5- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها.

6- درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً.

7- الحماية الحكومية أو الامتيازات التي تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

8- القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو مقدرتها التنافسية.

9- أ. الهيكل التنظيمي للشركة.

ب. عدد موظفي الشركة وفئات مؤهلاتهم.

ج. برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.

10- المخاطر لتي تتعرض لها الشركة.

11- الإنجازات التي حققتها الشركة خلال السنة المالية.

12- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيس.

13- السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل.

14- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

15- التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل.

16- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة لها ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/أو مستحقة له.

17- أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا.

ج. عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة وأقارب الإدارة العليا (الزوجة والأولاد القصر فقط).

18- أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا.

19- التبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.

20- العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركة التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

21- أ. مساهمة الشركة في حماية البيئة.

ب. مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي.

ج- الإقرارات المطلوبة:

ويجب كتابتها حرفياً كما هي مذكورة في تعليمات الإفصاح كما يلي:

1- يقر مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

2- يقر مجلس الإدارة بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية وتوافر نظام رقابة فعال في الشركة.

3- يجب أن يوقع كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي مع ذكر أسمائهم بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

جدول رقم (1) مقارنة بين مقاييس الإفصاح

ستاندرد آند بورز	برايس ووتر هاوس كوبرز	سوق عمان المالي
كان عبارة عن أسئلة تبدأ بـــــ (هل) ، والإجابة عنها بنعم أو لا، وبالتالي لا يمكن تحديد مدى التزام هذه المنشآت كنسبة مئوية.	كان عبارة عن أسئلة تبدأ بـــــ (هل) ، والإجابة عنها بنعم أو لا، وبالتالي لا يمكن تحديد مدى التزام هذه المنشآت كنسبة مئوية.	هي إلزامية حيث يجب على المنشآت الإفصاح عنها. وعدم الإفصاح عنها يعتبر مخالفة، وبذلك يمكن أن نحدد مدى التزام المنشآت بتلك التعليمات كنسبة مئوية.
وزع الأسئلة على 11 مجموعة لقياس الإفصاح في المنشآت.	وزع الأسئلة على 9 مجموعات لقياس الإفصاح في المنشآت.	وضع 21 مجموعة لقياس مدى التزام المنشآت بتعليمات الإفصاح وفتح المجال لإفصاحات أخرى إضافية غير المذكورة في

		التعليمات.
ركز على المالكين والإدارة أكثر من تركيزه على القوائم المالية والجوانب الأخرى.	ركز على القوائم المالية وتفصيلاتها أكثر من جانب الإدارة والمالكين.	ركز على الإدارة والمالكين وتحليل المركز المالي للمنشآت ونتائج أعمالها والانجازات والمخاطر لهذه المنشآت.
لم يلزم الإدارة بمسؤوليتها عن إعداد البيانات المالية، أو إيضاح أي أمور جوهرية تؤثر على استمرارية المنشاة.	لم يلزم الإدارة بمسؤوليتها عن إعداد البيانات المالية، أو إيضاح أي أمور جوهرية تؤثر على استمرارية المنشاة.	ألزم الإدارة بتحملها المسؤولية عن إعداد البيانات المالية، وعدم وجود أي أمور جوهرية تؤثر على استمرارية المنشأة في المستقبل.

سياسة الاستثمار

1- طبيعة الاستثمار وأنواعه

بشكل عام يتمثل الاستثمار Investment في ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق ولا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. ويحسب حجم الاستثمار عادة بوساطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول طويلة الأجل جديدة (خيربك، 2005).

وبناء على ذلك، فإن الاستثمار في بلد ما هو ذلك الجزء من الناتج العام، لذلك البلد في المدة المعينة، الذي يجري إنفاقه على الجديد من الأصول أي من الإنشاءات والمعدات والتجهيزات والمرافق وعلى الإضافات الحاصلة في تلك المدة في المخزون الاستثماري. وعند الحديث عن الاستثمار يجدر التفريق بين « الاستثمار الإجمالي » و« الاستثمار الصافي»، فالأخير هو الأول ناقصاً الإهلاك أي قيمة ما يخرج من الاستثمارات السابقة. وكذلك يجدر التفريق بين الإنفاق الاستثماري في مدة زمنية معينة، أي تكوين الأصول الرأسمالية الجديدة في تلك المدة، وبين مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة على مر السنين. فالاستثمار أو التكوين الرأسمالي هو عملية تدفق إنفاق استثمار جديد، في حين أن مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة حتى بداية المدة الزمنية المعنية لا تعدو كونها مبلغاً محدداً من رأس المال القائم.

للاستثمار دور رئيس في التنمية الاقتصادية لقدرته على توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وتوفير فرص عمل وإشباع متطلبات الاستهلاك وتوفير عائد للخزينة. وتزداد أهمية الاستثمار

في قدرته على تغيير الهيكل الاقتصادي عن طريق زيادة وتنمية الطاقات الإنتاجية واستغلال الإمكانات المتوافرة سواء أكانت طبيعية أم بشرية.

الاستثمار يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات للاقتصاد الوطني تحل محل الواردات أو التصدير، وفي هذا وفر في الصرف الأجنبي الذي كان من الممكن أن ينفق على استيراد هذه السلع والخدمات. وفي المقابل يحتاج إنتاج هذه السلع والخدمات إلى مستلزمات تشغيل وقطع غيار وغيرها التي تحتاج إلى تخصيص جزء من الصرف الأجنبي المتوافر لدى الدولة لاستيرادها وهذا يشكل في الطرف الآخر عبئا على الاقتصاد الوطني.

وتحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كـــون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذ بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خـــلال مضاعف الاستثمار. كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل. ومن ناحية أخرى يمكن القول إن كل عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضا أن تحقق مستوى معيناً من العائد.

ويرى الباحث أن الاستثمار بالمعنى المحاسبي هو حركه توظيف الأموال في الأصول المختلفة التي تهدف من خلالها المؤسسات إلى استخدام فائض السيولة النقدية لديها في شراء الأراضي والمباني أو إنشائها وإيداع الودائع النقدية لأجل لدى المؤسسات المالية وفي شراء الأسهم والسندات والحوالات والإسهام في تـــــأسيس المصارف والشركات.

والاستثمار بالمعنى الاقتصادي، هو تحويل لرأس المال من شكله النقدي إلى شكله الإنتاجي أو الخدمي أي هو استبدال للنقود بتجهيزات مختلفة، يتم تنظيمها في وحدات إنتاجية أو خدمية، بغرض إنتاج السلع أو تأدية الخدمات .

يتم تصنيف الاستثمار إلى:- هذا التقسيم طبقا لما ذكر عند (عبده، 2008)، (الطـــــرش، 2000، ص ص163- 166) كما يلي:

الاستثمارات التوسعية :- وهي الاستثمارات الناجمة عن شراء أصول طويلة الأجل جديدة وتستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيعها.

الاستثمارات الاحلالية :- وهي إحلال أصول حديثة التقنية محل الأصول القائمة والهدف منه زيادة الأرباح مثل إدخال نظام الصيرفة الإلكترونية إلى المصارف أو استخدام نظام المقاصة الإلكتروني بدلا من النظام الآلي أو اليدوي.

الاستثمارات الاستراتيجية :- وهي تخص مجال الأبحاث والدراسات المختلفة وهذا النوع من الاستثمار يصعب تقدير العائد المتوقع منه مثل دراسة الخدمة التسويقية المقدمة إلى زبون،ودراسة جودة المنتج. يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

استثمارات حسب أجالها:- (طويلة الأجل، متوسطة الأجل، قصيرة الأجل والمستقل والمحفز). الاستثمار طويل الأجل هوا لذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاســـتثمار فـــي الأوراق

المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والقبولات البنكية أوبشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي. والاستثمار المستقل هوالأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أوالحكومة أومن استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).

استثمارات حسب طبيعتها :- وهي استثمارات حقيقة مثل (أراضٍ، مبانٍ) واستثمارات مالية مثل (الأسهم والسندات وحوالات الخزينة).

الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي: الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.

2 – العائد والمخاطرة للاستثمار:

عائد الاستثمار هو العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة، أو يمكن أن يعرف على أنه ثمن لتحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضا بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة. والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد

المتوقع. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاســتثمار. وهناك ثلاث فئات من الأفراد صنفوا بحسب تقبلهم لدرجة المخاطرة وهم (الميــداني، 2004، ص 372):

- **فئة متجنبي المخاطرة:** درجة استعدادها لتحمل المخاطرة ضعيفة وعادة ما تكون هــذه الفئة من المستثمرين الجدد.
- **فئة الباحثين عن المخاطرة:** وتكون على استعداد تــام لتحمــل المخــاطرة وعــادة مــا تكون هذه الفئة من المستثمرين القدامى.
- **فئة المستثمرين المحايدين:** وتمثل الحالة الوسط بين الحالتين السابقتين.

3 - طبيعة السياسة الاستثمارية

تعرف السياسة الاستثمارية بأنها مجموعة من القواعد والتعليمات التي تضعها الإدارة العليا في المؤسسات الاستثمارية لتحقيق أعلى الأرباح والمشكلة التي تواجه المصارف التجارية هي عدم إمكانية تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية والأمان. ولقد عرفها (Blancheet,2009) " بأنها قائمة مكتوبة تزود الوكلاء المسؤولين عن خطة الاستثمار بالتعليمات أو أوامر عامة متعلقة بالأنواع المختلفة أو أصناف قرار إدارة الاستثمار".

إن حساب الاستثمارات في المصارف يرتفع وينخفض أي أنه يؤثر ويتأثر في النقد والقروض والودائع فعندما يكون هنالك فائض في النقد يضاف إلى رصيد الاستثمارات لغرض استثمارها وعندما ينخفض النقد فإن إدارة المصرف تقوم ببيع جزء من الاستثمارات لغرض توافر السيولة أما بالنسبة إلى القروض فإن الاستثمارات ترتفع

وتنخفض تبعاً لذلك،عندما يكون الطلب على القروض عالياً فإن رصيد الاستثمارات يقل أما إذا كان الطلب على القروض ضعيفاً فإن رصيد الاستثمارات يرتفع، وهذا يعني أن علاقة الاستثمارات مع القروض علاقة عكسية أما بالنسبة للودائع والتي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل المصرف إذا لم تكن كافية فإدارة المصرف تقوم برهن مجموعة من الأوراق المالية لغرض الحصول على الأموال(السيد علي والعيسى، 2004، ص ص 139-141).

تتحدد أهداف السياسة الاستثمارية في أغلب الشركات ومنها المصارف بالاستثمار في الأوراق المالية مبتعدة عن أدوات الاستثمار الأخرى، ويعود السبب إلى اتباع السياسة المتحفظة في الاستثمار وذلك لحماية أموال المودعين وكذلك بسبب تضخم الأموال نتيجة عدم استقرار البيئة الاستثمارية.

4 – أهمية الحكم على كفاءة السياسة الاستثمارية:

يعتبر قرار الاستثمار ذا أهمية بالغة حيث إنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي ايجاد واستغلال إمكانات جديدة، من أجل توسيع حجم المؤسسة، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانات المتاحة والمتوافرة لدى المؤسسة.

أما تحديد الأبعاد الإستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة،

ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمنشأة.

وتكتسب سياسة الحكم على كفاءة الاستثمارات أهمية قصوى وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه إلى المستقبل المجهول (Liang & Wen, 2005).

5 – العائد كآلية للحكم على كفاءة الاستثمار

يعتبر الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على عائد من المشاريع والاستثمارات المختلفة. وتقيم الاستثمارات من خلال حساب العائد على هذه الاستثمارات وهو ما يعرف ROI والتي هي اختصار Return on Investment العائد على الاستثمار هو أفضل طريقة لقياس الربحية وأداء الإدارة وهو مقياس أفضل من الربح نفسه حيث إن العائد على الاستثمار هو الأساس لتوليد الربح (بشارة، 2008) ويستخدم في الآتي:

1- تفسير معنى العائد على الاستثمارات ومحتوياتها.

2- وصف استعمال العائد على الاستثمار لتحليل الأداء وإسهامه في اتخاذ القرارات.

3- وصف الأشكال المختلفة للعائد على الاستثمار وكيفية استعمالها لتقييم نشاطات الاستثمارات

4- وصف الطرق لتحليل المبيعات والإيرادات، التكاليف، الربح، ومراكز الاستثمار.

5- وصف التطورات الحالية للعائد على المعلومات التكنولوجية ROIT والعائد على استثمارات التكنولوجي

يسعى مالكو الوحدة الاقتصادية ومقرضوها إلى زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية لذلك فهم مهتمون بالربح في جميع مراحل النشاط، ويهتم الدائنون بمعرفة كيفية استعمال الشركة مصادر الربحية لتستطيع في المستقبل دفع الفوائد وأصل القرض. أما الملاك فينصب اهتمامهم على ربحية الوحدة الاقتصادية حتى تصبح قيمة الأسهم أكثر ارتفاعاً مما يعود عليهم بالمنفعة، فالإدارة يجب أن تظهر للملاك والدائنين بأنها قادرة على إدارة أصول الشركة وتحقيق أهدافهم ومتطلباتهم، ولا شك في أن العائد على الاستثمار يفيد في تحقيق العديد من المزايا لعل أهمها ما يلي:-

- تقييم قدرة الشركات على اكتساب معدل عائد عالٍ على الاستثمار ويستطيع الدائنون وأصحاب الشركة مقارنة البيانات لشركتهم مع شركات منافسه، والعائد على الاستثمار يبين مدى صحة الوضع المالي للشركة.
- يزود بمعلومات عن مدى تأثير الإدارة بمتابعة العائد على الاستثمار بصورة دورية أو سنوية ونستطيع تقييم أداء الإدارة وهل هي إدارة ناجحة أم لا.
- تقدير حجم الإيرادات المستقبلية مما يسمح للمستثمرين الجدد الحكم على درجة المخاطر في هذا الاستثمار

- تقييم أداء القطاعات في حالة استخدام القطاعات كمراكز ربحية منفصلة. في كل قطاع من قطاع الوحدة الاقتصادية يتحكم المدير في أداء وأرباح القسم والاستثمار من خلال العائد على الاستثمار حيث يمكن معرفة الربحية وأداء القطاع.

- تقييم مقترحات النفقات الرأسمالية. فمن المعلوم أن الموازنة الرأس مالية هي عبارة عن خطط طويلة الأجل لتجديد أو استبدال أو توسيع الآلات كافة الموازنات الرأسمالية التي تعتمد بشكل كبير على التدفقات النقدية.

- مساعدة الإدارة في تنفيذ أهدافها من خلال استخدام الإدارة للعائد على الاستثمار في تقيم كيفية تحقيق أهدافهم وهي الربحية.

6 – الربحية كآلية للحكم على كفاءة الاستثمار

تعكس الربحية مقدرة المنظمة على توليد أرباح للمنشاة ككل، فهو احد مكونات القدرة الإيرادية للمنشأة حيث إن ربحية المنشاة تتأثر بالأثر الضريبي وسياسات التوزيع والتمويل الذاتي، فالربحية هي النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي حيث يمثل الفرق بين الدخل والتكلفة لعملية أو فترة ما. وبالتالي فإن تعظيم القدرة الإيرادية للموارد المستخدمة تظهر كهدف رئيس للمنظمة لإسهامها في تعظيم الاستخدام الرشيد للموارد المحدودة، فالرشد الاقتصادي يقود إلى تعظيم ثروة المنظمة بطريقة تشبع كافة ممثليها بمنافعهم المتعارضة، وتظهر أهمية الربح القصوى في المنظمات حيث إن الاستثمار هو المحدد لإجمالي هامش الربح(جمعة،2000، ص ص 60–68).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الطريقة والإجراءات :

خصص الباحث هذا الفصل لاستعراض الطريقة والإجراءات التي تضم مجتمع وعينة الدراسة وفترة الدراسة وأساليب جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وحدود ومحددات الدراسة ونموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وفيما يلي توضيح لذلك.

- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (93) شركة مساهمة عامة صناعية في 2009/7/8 حسبما هو منشور على موقع سوق عمان المالي (WWW.ase.com.jo) وهي موزعة على 11 قطاعاً فرعياً.

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (28 شركة) من مجتمع الدراسة وذلك طبقاً لمجموعة الضوابط التالية:

1- إدراج الشركة بشكل متصل في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.

2- عدم دخول الشركة في الاندماج مع شركة أخرى خلال فترة الدراسة.

3- توافر قاعدة بيانات حول الشركة لتسهيل قياس المتغيرات الخاصة بالدراسة.

4- ألا يقل عدد الشركات بالقطاع الفرعي عن شركتين وإلا يستثنى ذلك القطاع، وذلك يسبب عدم إمكانية المقارنة بين الشركات في القطاع الواحد.

5- إن الشركات الداخلة في العينة يتم اختيارها على أساس أعلى ثلاث شركات لإجمالي الأصول في القطاع الفرعي الواحد لضمان أن يتم تمثيل جميع القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة.

وقد اعتمد الباحث على توزيع عدد الشركات التي تم اختيارها على أحد عشر قطاعاً نوعياً تابعة للقطاع الصناعي وذلك على النحو الآتي :

1- الأدوية والصناعات الطبية.

2- الصناعات الكيماوية.

3- صناعة الورق والكرتون.

4- الطباعة والتغليف.

5- الأغذية والمشروبات.

6- التبغ والسجائر.

7- الصناعات الاستخراجية والتعدينية.

8- الصناعات الهندسية والإنشائية.

9- الصناعات الكهربائية.

10-صناعة الملابس والجلود والنسيج.

11-الصناعات الزجاجية والخزفية.

- فترة الدراسة:

كانت فترة الدراسة ثماني سنوات خلال الفترة من 2000–2008 لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

- أساليب جمع البيانات :

ركزت الدراسة على المصادر التالية لجمع بيانات البعدين النظري والميداني.

المصادر الثانوية :

الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة بكل شركة من شركات عينة الدراسة، فضلاً عن قاعدة البيانات المتاحة بسوق عمان المالي، بالإضافة إلى ما توفره المقالات والمراجع والدوريات التي تتصل بموضوع الدراسة من معلومات.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة ***Xi***

استخدم الباحث أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى :

1– كثافة الإفصاح المحاسبي (Intensity of the accounting disclosure)

وهي عدد مفردات البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركة وذلك طبقاً للمقاييس المرجعية للشركات الدولية، وقد تم اختيار خليط من هذه المرجعيات للمقارنة مع الشركات الداخلة في العينة.

2- الشفافية (Transparency):

هي عدم حجب المعلومات المالية وغير المالية عن الأطراف المستفيدة خاصة الأطراف الخارجية، وقد تم استخدام تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية سنة2002 رقم 76، كما في دليل إعداد التقرير السنوي، لمقارنة مدى التزام الشركات بتلك التعليمات.

3- الملاءمة (Relevance) :

المدى التي تكون فيه المعلومة المحاسبية مؤثرة في القرار الإداري بحيث تساعد المستفيدين منها في تقييم الأحداث المالية المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل والمؤثرة في الأداء المؤسسي وتشمل التوقيت المناسب والتغذية العكسية والقدرة التنبؤية والقابلية للمقارنة كما جاء في الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Framework F.26-28)، وقد تم استخدام نموذج (Yang etal.,2005) لقياس الملاءمة.

4- الاعتمادية (Reliability) :

الدرجة التي تكون فيها المعلومات المحاسبية موثوقة وخالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، بحيث يمكن أن يعتمد عليها من قبل المستفيدين لترشيد قراراتهم الإدارية بشكل عادل وصادق، إذا لم يتم إنتاج المعلومة عن قصد للتأثير في هذه القرارات في اتجاه معين والمتمثلة في صدق العرض والموضوعية والحياد والقابلية للتحقق كما ورد في (International

Accounting Standard Framework F.31-32)، وقد تم استخدام نموذج (Yang etal.,2005) لقياس الاعتمادية.

<u>المتغيرات التابعة *Yi*</u>

تقيس أثر جودة المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في مفردات بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard (BSC) المطورة وهي :

1- العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ويتم حسابه بقسمة قيمة المكاسب السنوية للشركة على إجمالي أصولها.

2- الربحية Earning per shear (EPS)، ويتم احتسابه بقسمة صافي أرباح الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة وطريقة القياس

المتغير	الرمز	طريقة القياس
كثافة الإفصاح المحاسبي	X_1	يقاس بعدد مفردات البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية.
الشفافية	X_2	تقاس بعدد الإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة، وفقاً لتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية رقم (76) لسنة 2002.

الملاءمة	X_3	وتحسب وفقاً للمعادلة التالية: $Ln(MVE_{it}) = \alpha_i + \gamma_t + \beta_1 BVA0_{it} + \beta_2 BVL_{it} + \beta_3 BVAH_{it} + \beta_4 PROV_{it} + \varepsilon_{it}$. حيث إن قيمة β_4 تقيس درجة الملاءمة وفقاً لمعادلة (Yang et al., 2005).
الاعتمادية	X_4	وتحسب وفقاً للمعادلة التالية: $Ln(MVE_{it}) = \alpha`_i + \gamma`_t + \beta`_1 BVA0_{it} + \beta`_2 BVL_{it} + \beta`_3 BVAC_{it} + \varepsilon`_{it}$. حيث إن قيمة $\beta`_3$ تقيس درجة الملاءمة وفقاً لمعادلة (Yang et al., 2005).
العائد على الأصول	Y_1	وهي صافي الربح قبل حقوق الأقلية + مصروف الفائدة مقسومة على مجموع الأصول.
الربحية (EPS)	Y_2	صافي ربح الشركة بعد حقوق الأقلية مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها.

الصيغ الرياضية التي تم الاعتماد عليها في قياس متغيرات الدراسة:

قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية تم، بالاعتماد على المعادلة التالية:(Yang et al. 2005)

$$Ln(MVE_{it}) = \alpha_i + \gamma_t + \beta_1 BVA0_{it} + \beta_2 BVL_{it} + \beta_3 BVAH_{it} + \beta_4\ PROV_{it} + \varepsilon_{it}.$$

حيث إن:

MVE = القيمة السوقية للأسهم.

BVA0 = مجموع الأصول – المخزون.

BVL = مجموع الالتزامات.

BVAH = القيمة التاريخية للمخزون (قبل مخصص هبوط أسعار البضاعة)

PROV= مجموع مخصصات هبوط أسعار البضاعة.

β_4 = تقيس درجة الملاءمة.

قياس الاعتمادية تم، بالاعتماد على المعادلة التالية:(Yang et al. 2005)

$$Ln(MVE_{it}) = \alpha`_i + \gamma`_t + \beta`_1 BVA0_{it} + \beta`_2 BVL_{it} + \beta`_3 BVAC_{it} + \varepsilon`_{it}.$$

حيث:

MVE = القيمة السوقية للأسهم.

BVA0 = مجموع الأصول – المخزون.

BVL = مجموع الالتزامات.

BVAC = القيمة الحالية للمخزون بعد مخصص هبوط أسعار البضاعة.

$\beta`_3$= تقيس درجة الاعتمادية.

فالفرق بين المعادلتين أن المعادلة الأولى لقياس الملاءمة أنها استخدمت القيمة التاريخية للمخزون قبل المخصص لهبوط أسعار المخزون، كما أنها أدخلت مجموع المخصصات، في حين أن المعادلة الثانية لقياس الاعتمادية استخدمت قيمة المخزون الحالية بعد مخصص هبوط أسعار المخزون.

- حدود ومحددات الدراسة

حدود الدراسة:

لقد أجريت هذه الدراسة في الأردن وكانت لهذه الدراسة الحدود التالية التي وضعت لها.

- اقتصرت فترة الدراسة على الفترة من عام 2000– 2008م.
- كانت هذه الدراسة للقطاع الصناعي فقط.
- لقد تم اختيار معياري كثافة الإفصاح والشفافية وكذلك خاصيتي الملاءمة والاعتمادية لقياس جودة المعلومات في القوائم المالية.
- تم اختيار الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي.

محددات الدراسة:

لقد كانت هناك بعض المحددات على هذه الدراسة من أبرزها:

- لم يكن لدى الباحث القدرة على توسيع فترة الدراسة لسنوات أكبر وذلك بسبب عدم القدرة على الحصول على البيانات للشركات للأعوام ما قبل 2000م.
- تم استثناء بعض القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة بسبب عدم وجود معلومات إلا عن شركة واحدة، كما أن بعض القطاعات الأخرى تم إدخال شركتين فيه فقط لصغر عدد الشركات في ذلك القطاع.
- صعوبة الحصول على جميع المعلومات عن كل السنوات، حيث إن المعلومات المتوفرة في السوق على موقع الهيئة لغاية عام 2007 فقط، إضافة إلى أن التقارير المعلنة على الموقع فيها عدم ترتيب بسبب تكرار تلك التقارير وعدم وجود عدد منها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية لاختبار فرضيات الدراسة:-

1-**اختبار" F-test " (ONE WAY ANOVA)** :

وذلك لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

2-تحليل الارتباط (Correlation) :

لتقدير المساهمة النسبية والمطلقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

3- تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression)

لتحديد نموذج انحدار تنبؤي لأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية.

4- تحليل التمايز (DISCRIMINANT ANALYSIS):

يعد أسلوب تحليل التمايز الخطى احد الأساليب الإحصائية الهامة لتحليل المتغيرات المتعددة ذات الطبيعة التنبؤية والذي يتعامل مع هياكل البيانات التي تنطوي على وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع نوعى، ويختص تحليل التمايز بالإجابة عن الدلالة الإحصائية للتمايز بين القطاعات المختلفة محل الدراسة من خلال قيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي يمكن من خلالها التنبؤ بمدى أثر جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية على سياسة الاستثمار.

5- الانحدار اللوجستى :

استخدم الباحث الانحدار اللوجستى لإيجاد معادلة التمايز طبقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتقدير الوزن المعياري لجودة هذه المعلومات للقطاعات المختلفة محل الدراسة مع تحديد أفضلها بحسب هذا الوزن.

الفصل الرابع

اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث بتحليل أثر جودة المعلومات المحاسبية على سياسة الاستثمار بالشركات المساهمة الصناعية الأردنية وذلك في ضوء الأربع فرضيات التالية:-

الفرضية الأولى:

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الصناعية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

الفرضية الثالثة:

"لا توجد علاقة انحدار تنبؤيه ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

الفرضية الرابعة:

"لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التنبؤ بمدى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثرها على سياسة الاستثمار".

الفرضية الأولى:

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الصناعية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

اختبار الفرضية الأولى عن طريق اختبار F-Test لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تحت الدراسة :

لقد تم قياس الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية محل الدراسة وذلك من خلال أهم الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية وهي:-

1- الإفصاح.

2- الشفافية.

3- الملاءمة.

4- الاعتمادية.

5- الربحية.

6- العائد على الأصول.

من خلال استخدام اختبار(F-test) واختبار دنكن (Duncan- test) للتفرقة بين القطاعات لبيان أكثر القطاعات تطبيقا للخصائص النوعية السابقة والتي تتوقف عليها جودة المعلومات المحاسبية المسجلة بالقوائم المالية.

أولاً: ويوضح جدول رقم (3) نتائج تحليل التباين لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة محل الدراسة والخاصة **بقاعدة الإفصاح المحاسبي** وقد أوضحت النتائج وجود فروق عالية المعنوية على مستوى 1% بين القطاعات الصناعية محل الدراسة مما يؤكد التباين الواضح بين القطاعات في قدرتها على كثافة الإفصاح المحاسبي وقد أوضحت النتائج أن قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدينية كان أعلى القطاعات في درجة كثافة الإفصاح المحاسبي حيث بلغ متوسط قيمة الإفصاح (13.33) وقد أكدت قيمة الانحراف المعياري (0.00) ثبات قيم الإفصاح لهذا القطاع مما يؤكد ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية به. ثم جاء كل من قطاع الصناعات الكهربائية وصناعة الملابس والجلود بقيم إفصاح واحدة (11.2)، إلا أن قطاع صناعة الملابس والجلود كان أكثر ثباتا في درجة الإفصاح حيث انخفضت قيمة الانحراف المعياري له (0.534). كما جاء قطاع التبغ والسجائر من القطاعات ذات القيم العالية في كثافة الإفصاح (10.062)، إلا أن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري له إلى (2.808) يؤكد عدم ثبات قوة الإفصاح به. ثم تأتى باقي القطاعات بقيم منخفضة. إلا انه يلاحظ من نتائج الجدول عدم انخفاض جميع قيم الإفصاح بالقطاعات عن (5) مما يؤكد عدم تدنى عنصر كثافة الإفصاح المحاسبي في قطاع الصناعة إلى المستوى الذي تضعف فيه جودة المعلومات المحاسبية مما يؤثر على كفاءة قرارات الأطراف المستفيدة. فالإفصاح هو الضمان الكافي الذي يعكس الواقع الحقيقي للشركات والتأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة وتساعد جميع المهتمين بتلك الشركات في فهم القوائم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية على أساس سليم حيث. ومن المعلوم انه لا يمكن لأي

سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش ولتفادي إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

جدول رقم (3): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر الإفصاح.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	9.458	0.688	0.243
2	الصناعات الكيماوية	7.291	2.228	0.787
3	صناعة الورق والكرتون	8.583	0.904	0.319
4	الأغذية والمشروبات	7.583	0.886	0.313
5	التبغ والسجائر	10.062 A	2.808	0.993
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	13.333 A	0.000	0.000
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	7.833	1.356	0.479
8	الصناعات الكهربائية	11.250 A	2.000	0.707
9	صناعة الملابس والجلود	11.250 A	0.534	0.188
10	الصناعات الزجاجية والخزف	7.750	1.133	0.400
قيمة ف		**14.453**		
المعنوية		**0.000**		

A أعلى متوسطات بفارق معنوي طبقا لاختبار دنكن

ثانياً: ويوضح جدول رقم (4) نتائج تحليل التباين لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة والخاصة **بعنصر الشفافية** وقد أوضحت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين

القطاعات محل الدراسة، عند مستوى معنوية (10%)، حيث تقاربت قيم المتوسطات المعيارية للقطاعات المختلفة. إلا انه يلاحظ ارتفاع قيم المتوسطات لجميع القطاعات مما يؤكد أهمية عنصر الشفافية في جودة المعلومات المحاسبية. ويرجع الباحث عدم ظهور الفروق المعنوية بين القطاعات إلى ارتفاع قيم الانحراف المعياري مما يؤكد حدوث تذبذبات في قيم الشفافية خلال سنوات فترة الدراسة. فإذا تجاهلنا أثر ارتفاع قيم الانحراف المعياري فيمكننا ملاحظة أن كلاً من قطاعات (الأدوية والصناعات الطبية ، الأغذية والمشروبات، التبغ والسجائر، صناعات الملابس والجلود والنسيج، الصناعات الزجاجية والخزف) هي أعلى قيم للشفافية على مستوى القطاعات الصناعية تحت الدراسة بقيم متوسطات (19.791 و 18.958 و 17.062 و 16.562 و 16.875) على الترتيب. وتشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن جميع الاستفهامات لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شفافية هذه المعلومات. من أهم خصائص المعلومات الجيدة الشفافية في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

جدول رقم (4): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر الشفافية.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	19.791	2.678	.0.946
2	الصناعات الكيماوية	14.333	4.911	1.736
3	صناعة الورق والكرتون	14.125	5.597	1.978
4	الأغذية والمشروبات	18.958	3.627	1.282
5	التبغ والسجائر	17.062	5.564	1.967
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	15.250	3.939	1.392
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	14.458	6.013	2.125
8	الصناعات الكهربائية	13.187	4.891	1.729
9	صناعات الملابس والجلود والنسيج	16.562	2.859	1.010
10	الصناعات الزجاجية والخزف	16.875	5.655	1.999
قيمة ف		**1.696**		
المعنوية		**0.106**		

ثالثاً: ويوضح جدول رقم (5) نتائج اختبار (F) لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة **لعنصر الملاءمة** ، حيث أكدت النتائج عدم وجود فروق معنوية، عند مستوى معنوية (10%)، بين المتوسطات للقطاعات، إلا انه يلاحظ تذبذب وتباين واضح بين قيم المتوسطات تراوحت بين قيم سالبة وقيم موجبة مرتفعة مما يؤكد أن عنصر الملاءمة لا يحظى بالاهتمام الكافي في أغلب القطاعات الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس بالسالب على سياسة الاستثمار. ويلاحظ من النتائج السابقة ارتفاع غالبية قيم الانحراف المعيارية لهذا العنصر بصفة عامة مما يفسر فقدان المعنوية الأمر الذي يؤدى إلى عدم قدرة اختبار F في كشف الفروق المعنوية بين المتوسطات المعيارية ويؤكد حدوث تذبذبات في قيم الملاءمة خلال فترة الدراسة في القطاعات المختلفة. ويلاحظ أن كلا من (قطاع الأدوية والصناعات الطبية بالإضافة إلى قطاع الصناعات الزجاجية والخزف) كانا أعلى قيم ملائمة (1530.145 و 1427.412) على مستوى جميع القطاعات. وتظهر أهمية هذه الخاصية هو كون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر الملاءمة في المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

جدول رقم (5): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر الملاءمة.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	1530.145	6289.802	2223.780
2	الصناعات الكيماوية	0.026-	0.688	0.243
3	صناعة الورق والكرتون	2.720-	27.284	9.646
4	الأغذية والمشروبات	36.682	103.753	36.682
5	التبغ والسجائر	5.393	15.253	5.393
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	0.164	24.638	8.711
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	5.911-	11.214	3.964
8	الصناعات الكهربائية	13.893-	36.355	12.853
9	صناعات الملابس والجلود والنسيج	29.881	113.161	40.008
10	الصناعات الزجاجية والخزف	1427.412	4025.915	1423.376
قيمة ف		**0.554**		
المعنوية		**0.830**		

A أعلى متوسطات بفارق معنوي طبقا لاختبار دنكن

رابعاً: ويوضح جدول رقم (6) نتائج تحليل التباين لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة محل الدراسة في **عنصر الاعتمادية** وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن هناك فروقاً معنوية على مستوى 7% بين القطاعات محل الدراسة، إلا انه يلاحظ على المستوى العام للقطاعات المختلفة انخفاض قيم المتوسطات مما يفسر عدم وجود الاهتمام الكافي بعنصر الاعتمادية في القطاعات محل الدراسة، وقد أوضحت النتائج أن قطاع (الصناعات الكهربائية بالإضافة إلى صناعات الملابس الجلود والنسيج) هما أعلى قيم متوسطات لعنصر الاعتمادية (23.667 و 19.868) على الترتيب بينما انخفض قيمة المتوسط لكل من (قطاع الأغذية والمشروبات وصناعة الورق والكرتون) إلى أقل قيم موجبة صحيحة (6.035 و 7.857) على الترتيب، وجاءت باقي القطاعات الصناعية بقيم صغيرة أو سالبة لعنصر الاعتمادية مما يؤكد الانخفاض الشديد لقيمة الاعتمادية في القطاعات الآتية : (الأدوية والصناعات الطبية، الصناعات الكيماوية، التبغ والسجائر، الصناعات الإستخراجية والتعدينية، الصناعات الهندسية والإنشائية، الصناعات الزجاجية والخزف). وتظهر أهمية اعتمادية المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من قبل دائرة المالية في تقديم معلومات مالية واقعية ذات فائدة لها أهمية نسبية، وهي خالية من الأخطاء المادية أو الانحياز كذلك هي معلومات محايدة وكاملة ويمكن للمستخدمين الاعتماد على تمثيلها الصادق وبناء على ذلك يجب على القطاعات الصناعية الاهتمام بالاعتمادية لرفع جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

جدول رقم (6): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر الاعتمادية.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	-13.085	61.548	21.760
2	الصناعات الكيماوية	0.516	1.432	0.506
3	صناعة الورق والكرتون	7.857	7.781	2.751
4	الأغذية والمشروبات	6.035	24.492	8.659
5	التبغ والسجائر	-1.212	5.345	1.889
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	-21.324	15.647	5.532
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	-0.799	3.722	1.316
8	الصناعات الكهربائية	23.667 [A]	51.957	18.369
9	صناعات الملابس والجلود والنسيج	19.868 [A]	21.704	7.673
10	الصناعات الزجاجية والخزف	1.757	2.313	0.817
قيمة ف		**1.831**		
المعنوية		**0.078**		

A أعلى متوسطات بفارق معنوي طبقا لاختبار دنكن

خامساً: ويوضح جدول رقم (7) النتائج الخاصة باختبار (F) **للعائد على الأصول** وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن هناك فروقا عالية المعنوية على مستوى 1% بين القطاعات الصناعية المختلفة محل الدراسة، وبفحص نتائج الجدول يمكن تقسيم القطاعات طبقا للعائد على الأصول كالآتي :

1- قطاعات مرتفعة في قيمة العائد على الأصول :

- الصناعات الإستخراجية والتعدينية بمتوسط 14.302

- التبغ والسجائر بمتوسط 10.596

ويلاحظ أن هذه القطاعات مختلفة بفارق معنوي عن باقي القطاعات طبقا لاختبار دنكن، وبالرجوع إلى نتائج الجداول 3-6 يتضح أن هذه القطاعات كانت مرتفعة أيضا في عنصري الإفصاح المحاسبي والشفافية مما يؤكد دور هذين العنصرين في رفع قيمة العائد على الأصول.

2- قطاعات متوسطة في قيمة العائد على الأصول :

- الأغذية والمشروبات بمتوسط 6.983

- الصناعات الكهربائية بمتوسط 5.544

- الصناعات الهندسية والإنشائية بمتوسط 4.846

- الأدوية والصناعات الطبية بمتوسط 4.184

حيث لوحظ أن هذه القطاعات مرتفعة في عناصر الشفافية والاعتمادية

2- قطاعات منخفضة في قيمة العائد على الأصول:

- صناعة الورق والكرتون بمتوسط 1.620
- الصناعات الزجاجية والخزف بمتوسط 1.522
- صناعات الملابس والجلود والنسيج بمتوسط 1.101
- الصناعات الكيماوية بمتوسط 0.135

وقد أظهرت النتائج انخفاض هذه القطاعات في قيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تحت الدراسة مما كان له الأثر في خفض قيمة العائد على الأصول.

جدول رقم (7): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر العائد على الأصول.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	4.184	1.924	0.680
2	الصناعات الكيماوية	0.135	7.233	2.557
3	صناعة الورق والكرتون	1.620	4.775	1.688
4	الأغذية والمشروبات	6.983	1.281	0.452
5	التبغ والسجائر	A10.596	3.863	1.365
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	A14.302	14.518	5.133
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	4.846	2.208	0.780
8	الصناعات الكهربائية	5.544	3.893	1.376
9	صناعات الملابس والجلود والنسيج	1.101	2.876	1.017
10	الصناعات الزجاجية والخزف	1.522	4.972	1.758
قيمة ف		**4.580**		
المعنوية		**0.000**		

A أعلى متوسطات بفارق معنوي طبقا لاختبار دنكن

سادساً: تؤكد نتائج جدول رقم (8) وجود فروق معنوية على مستوى 1% بين القطاعات الصناعية في **عنصر الربحية،** حيث أظهرت النتائج أن قطاعات (الأدوية والصناعات الطبية والتبغ والسجائر والصناعات الإستخراجية والتعدينية) هي أعلى قيم في المتوسطات (2.527 و0.430 و 0.686) على الترتيب وهى تتسم بارتفاع قيم الشفافية (حسب الجداول 3-6 السابقة). إلا انه يلاحظ انخفاض قيم الربحية بشكل عام مع ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مما يؤكد حدوث تغيرات حادة في قيم الربحية خلال فترة الدراسة مما يحتم على هذه القطاعات إعادة مراجعة المعايير الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على سياسة الاستثمار.

جدول رقم (8): الفروق المعنوية بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث عنصر الربحية.

م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الأدوية والصناعات الطبية	A2.527	3.496	1.236
2	الصناعات الكيماوية	0.035	0.095	0.033
3	صناعة الورق والكرتون	0.025	0.056	0.020
4	الأغذية والمشروبات	0.318	0.511	0.181
5	التبغ والسجائر	A0.430	0.174	0.061
6	الصناعات الإستخراجية والتعدينية	A0.686	0.837	0.296
7	الصناعات الهندسية والإنشائية	0.091	0.028	0.010
8	الصناعات الكهربائية	0.198	0.218	0.077
9	صناعات الملابس والجلود والنسيج	0.241	0.152	0.054
10	الصناعات الزجاجية والخزف	0.040	0.114	0.040
قيمة ف		**3.434**		
المعنوية		**0.001**		

A أعلى متوسطات بفارق معنوي طبقا لاختبار دنكن

وبناءً على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية الأولى والتي نصت على انه "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الصناعية في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية " ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

اختبار الفرضية الثانية عن طريق نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية والمطلقة للخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية وكل من العائد على الأصول والربحية.

يهدف هذا التحليل إلى تقدير العلاقات ألارتباطيه والمساهمة النسبية والمطلقة بين (الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية) كمتغيرات مؤثرة وكل من العائد على الأصول والربحية كمتغيرات متأثرة بهدف تحديد أهم الخصائص التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العائد على الأصول والربحية.

ويقصد بالمساهمة النسبية " مساهمة العنصر مع فرض إهمال تأثير باقي العناصر الأخرى "

أما المساهمة المطلقة فتعنى " مساهمة العنصر مع فرض وجود باقي تأثيرات العناصر الأخرى " وبالتالي فهي أكثر تمثيلا لواقع العلاقة تحت الدراسة.

ويوضح جدول رقم (9) نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية والمطلقة لكل من الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية على العائد على الأصول.

وبفحص نتائج الجدول يتضح أن أعلى العناصر ارتباطا وتأثيرا على العائد على الأصول هي كثافة الإفصاح المحاسبي حيث بلغ معامل الارتباط (0.282) بمعنوية على مستوى 1% وبمساهمة نسبية (7.95) وأعلى مساهمة مطلقة بلغت (53.75%) ويلاحظ أنها علاقة طردية بمعنى زيادة كثافة الإفصاح المحاسبي يؤدى إلى زيادة العائد على الأصول بمقدار 53.75% ثم يأتي عنصر الاعتمادية في الدرجة الثانية من الأهمية بمعامل ارتباط سالب ومعنوي على مستوى 5% (-0.223) وبمساهمة نسبية (4.97%) كما بلغت المساهمة المطلقة له (33.61%) إلا انه لوحظ من النتائج أن العلاقة عكسية بين الاعتمادية والعائد على الأصول، كما أظهرت نتائج التحليل أن عنصري الشفافية والملاءمة أقل تأثيرا على العائد على الأصول حيث انخفضت قيمة المساهمة المطلقة لهما إلى (7.97 و 4.65 %) على الترتيب وليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (10%).

جدول رقم (9): نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية والمطلقة بين عناصر الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية وبين العائد على الأصول.

الخصائص	العائد على الأصول			المعنوية
	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R^2	المساهمة المطلقة	
الإفصاح	0.282	7.95	53.75	0.011
الشفافية	0.109	1.18	7.97	0.338
الملاءمة	0.083-	0.688	4.65	0.466
الاعتمادية	0.223-	4.97	33.61	0.047

أما بخصوص تحديد أهم العناصر المؤثرة على الربحية فقد أكدت نتائج جدول رقم (10) أن عنصر الشفافية الأكثر تأثيرا والذي يمكن من خلاله رفع قيمة الربحية حيث وصلت قيمة معامل الارتباط (0.285) بمعنوية مرتفعة على مستوى 1% بينما بلغت قيمة المساهمة النسبية والمطلقة (8.12% و 78.15 %) على الترتيب. وأظهرت النتائج أن عنصر الإفصاح المحاسبي قد جاء في الدرجة الثانية من الأهمية بمعامل ارتباط (0.142) إلا انه غير معنوي. وجاء تأثير الارتباط والمساهمة النسبية لعنصري الملاءمة والاعتمادية ضعيفا وغير معنوي.

غير أن الباحث لا يعتقد أن السبب وراء تدني قيم المساهمات النسبية (R^2) لكل من الإفصاح والملاءمة والاعتمادية يعود إلى خطأ في مواصفة العلاقة وإنما قد يعود إلى إهمال بعض القطاعات الصناعية لأهمية هذه العناصر على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وبالتالي على الربحية. وتؤكد نتائج الدراسات السابقة بخصوص تدني القوة التفسيرية R^2 لمتغيري الأرباح.

جدول رقم (10): نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية والمطلقة بين عناصر الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية وبين الربحية.

الخصائص	**الربحية**			**المعنوية**
	معامل الارتباط R	**المساهمة النسبية R^2**	**المساهمة المطلقة**	
الإفصاح	0.142	2.01	19.34	.2070
الشفافية	0.285	8.12	78.15	.0100
الملاءمة	0.050–	0.25	2.41	.6620
الاعتمادية	0.010	0.01	0.10	.9290

وطبقاً لما سبق يتم رفض الفرضية العدمية الثانية والتي نصت على انه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية"، ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة:

"لا توجد علاقة انحدار تنبؤيه ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية".

اختبار الفرضية الثالثة عن طريق نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكل من العائد على الأصول والربحية.

يهدف هذا التحليل إلى إيجاد نموذج تنبؤي لأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية) كمتغيرات مؤثرة وكل من العائد على الأصول والربحية كمتغيرات متأثرة. ويعتمد هذا الأسلوب على اختيار المتغيرات التي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها وبناء على ذلك فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج متغيرات مستقلة، ويمكن من خلالها التنبؤ بقيم كل من العائد على الأصول والربحية بدرجة ثقة مرتفعة من خلال هذه الخصائص.

يوضح جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار المرحلي حيث أكدت النتائج أن أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها اقتراح نموذج تنبوئ خاص

بالعائد على الأصول هي (الإفصاح والملاءمة والاعتمادية) مع استبعاد عنصر الشفافية نظرا لوجود ارتباط ذاتي مع العناصر السابقة وبالتالي يمكن الاعتماد على قيم معاملات الانحدار الناتجة.

كما أوضحت النتائج أن معامل الارتباط المتعدد لهذه العناصر قد بلغ (0.427) وبمعنوية مرتفعة على مستوى 1%. كما بلغت قيمة المساهمة النسبية لهذه العناصر (18.2%) في تفسير قيمة العائد على الأصول. ويلاحظ من الجدول أن جميع قيم معاملات الانحدار لهذه المتغيرات معنوية، عند مستوى معنوية (5%)، وموجبة مما يؤكد على أن علاقاتها طردية بقيمة العائد على الأصول كما وصلت قيمة F للنموذج التنبوئى إلى 5.64**.

جدول رقم (11) : نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) لإيجاد نموذج تنبؤي بأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الاستثمار.

العناصر	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
الإفصاح (X1)	0.865 **	0.310	0.007
الملاءمة (X3)	0.085 **	0.029	0.004
الاعتمادية (X4)	0.0048 *	0.000	0.032

الثابت = 2.640-

معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.427

معامل التحديد (R^2) = 18.2%

قيمة F للمعادلة التنبوئية = 5.64**

معادلة التنبؤ بالعائد على الأصول =

(−2.64 + 0.865 X1 + 0.085 X3 + 0.0048 X4)**

** معنوي على مستوى 1%.

* معنوي مستوى 5%.

وبهدف التأكد من كون نتائج النموذج السابق ليست ناتجة عن وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة في النموذج وهما الإفصاح والملاءمة والاعتمادية قام الباحث باختبار علاقة الارتباط الذاتي فيما بينهما وذلك باستخدام اختبار (VIF) Variance Inflation Factor الذي يفسر نسبة التباين الفعلي إلى التباين الكلي والذي يقيس حساسية تقديرات الانحدار للتغيرات البسيطة على البيانات ويعرف على أنه الجذر التربيعي لنسبة أكبر قيمة إلى أصغر قيمة في مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة، وتوضح نتائج جدول رقم (12) اختبار وجود علاقة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج التنبوئ السابق حيث تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذي أهمية إحصائية بين المتغيرات، مما يعني ذلك إمكانية استخدام النموذج التنبوئ بثقة مرتفعة.

جدول رقم (12): نتائج اختبار علاقة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج التنبؤي للعائد على الاستثمار. (نتائج اختبار VIF)

العناصر	VIF	المعنوية
الإفصاح (X1)	1.001	.0070
الملاءمة (X3)	1.317	.0040
الاعتمادية (X4)	1.318	.0320

أوضحت نتائج جدول رقم (13) أن عنصر الشفافية هو خاصية يمكن من التنبؤ بقيم الربحية من خلالها (في حدود الخطأ المسموح به) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار للشفافية (0.0758) بمعنوية مرتفعة على مستوى 1% كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية هذا النموذج (F = 6.893**) ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية لهذا المتغير في تحليل الارتباط.

جدول رقم (13) : نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) لإيجاد نموذج تنبؤي بأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والربحية.

العناصر	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
الشفافية (X2)	0.0758	0.029	0.01

الثابت = -0.75

معامل الارتباط المتعدد (R) =0.285

معامل التحديد (R^2) = 8%

قيمة F للمعادلة التنبوئية = 6.893

معادلة التنبؤ بالربحية =(−0.75 + 0.0758 X2)**

** معنوي على مستوى 1%

وطبقاً لما سبق يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة والتي نصت على انه "لا توجد علاقة انحدار تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية "، ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الرابعة:

"لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التنبؤ بمدى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثرها على سياسة الاستثمار".

اختبار الفرضية الرابعة عن طريق نتائج استخدام أسلوب تحليل التمايز :

يعتبر أسلوب تحليل التمايز من أهم الطرق الإحصائية لتقدير الأوزان النسبية للمتغيرات تحت الدراسة لتحديد قدرة المتغير على استخدامه للتمايز بين القطاعات المختلفة. لهذا قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التمايز بهدف تحديد أي من (الإفصاح والشفافية والملاءمة والاعتمادية) يمكن من خلالها التمييز بين القطاعات الصناعية المختلفة محل الدراسة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بها. لذلك تم إجراء اختبار

الفروض النظرية لأسلوب تحليل التمايز على بيانات الدراسة وثبت توافر هذه الافتراضات. وفيما يلي عرض لنتائج تحليل التمايز التي توصلت إليها الدراسة :

أ – قياس الفروق المعنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مستوى القطاعات :

توضح نتائج جدول رقم (14) الفروق المعنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث أكدت النتائج أن هناك فروقاً معنوية بين خاصية الإفصاح وخاصية الاعتمادية على مستوى 1% و 7% على الترتيب مما يؤكد الأهمية النسبية لهما حيث يسهمان بدرجة كبيرة في القدرة التفسيرية لدالة التمايز ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة (ف) مع انخفاض قيمة ويلكس لامدة مما يؤكد إمكانية استخدامهما في التمييز بين القطاعات في درجة تطبيق كثافة الإفصاح والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية. أما بخصوص خاصية الشفافية والملاءمة فقد أكدت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين القطاعات في هذه الخاصية مما يؤكد عدم إمكانية استخدامهما في التمييز بين القطاعات محل الدراسة.

ويلاحظ من النتائج السابقة أن خاصية الإفصاح المحاسبي كانت أكثر تأثيرا من باقي العناصر في جودة المعلومات المحاسبية مما يؤكد تباين جودة القوائم المالية من قطاع إلى آخر مما يسبب في إحداث عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف المستفيدة.

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين (Univariate ANOVA) لقياس الفروق المعنوية بين قيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الخصائص النوعية	**ويلكس لمبدا**	**قيمة ف**	**المعنوية**
1- الإفصاح	0.350	14.453	0.000
2- الشفافية	0.821	1.696	0.106
3- الملاءمة	0.934	0.554	0.830
4- الاعتمادية	0.809	1.831	0.078

ويوضح جدول رقم (15) أهم الخصائص التي يمكن من خلالها تمييز دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مرتبة حسب الأهمية النسبية لها حيث أكدت نتائج تحليل التمايز أن (عنصر الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى الشفافية) هي أهم الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بدرجة جودة المعلومات المحاسبية في القطاعات الصناعية حيث كانت قيم (ف) لها (14.453 و 8.717)على الترتيب بينما كانت قيم ويلكس لامده (0.350 و 0.219) على الترتيب مما يؤكد ارتفاع القدرة التمييزية للعنصرين السابقين في الحكم على قدرة القطاع على إخراج معلومات محاسبية بالقوائم المالية ذات جودة عالية تتسم بكثافة

الإفصاح المحاسبي والشفافية مما يؤدى إلى رفع كفاءة كل من سياسة الاستثمار وقرارات الأطراف المستفيدة.

جدول رقم (15) : أهم الخصائص النوعية التي تميز قدرة القطاع الصناعي من حيث المعلومات المحاسبية.

الخصائص النوعية	**ويلكس لمبدا**	**قيمة ف**	**المعنوية**
1- الإفصاح	0.350	14.453	0.000
2- الشفافية	0.219	8.717	0.000

تقييم كفاءة نموذج التمايز التنبوئى المقترح :

للتأكد من كفاءة عنصري كثافة الإفصاح المحاسبي والشفافية في نموذج التمايز وقدرتهما على تقدير الوزن النسبي للقطاعات الصناعية محل الدراسة في درجة جودة المعلومات المحاسبية من خلال معادلات الانحدار اللوجستى لجأ الباحث إلى تقدير مجموعة من المعالم الإحصائية التي يمكن من خلالها التأكد من كفاءة هذا النموذج وهي :

1- قيمة أيجن Eigen value

2- ارتباط كانونيكل ("Canonical Correlation "R)

3- مربع إيتا

4- وليكس لمدا (Wilks Lambda)

5- مربع كاى (X^2)

أوضحت نتائج جدول رقم (16) اختبار معنوية هذا النموذج ومدى إمكانية الاعتماد عليه في الحكم على كفاءة القطاعات في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية كالآتي:

أ - قيمة ايجن :

تعبر قيمة ايجن عن اختبار الجذور الكامنة التي توضح اى من دوال التمييز يجب تفسيرها وقد أوضحت نتائج الجدول رقم(16) انه توجد دالتان للتمايز بلغت قيم ايجن لهما (2.820 و 0.195) بإجمالي 3.015 وهما تمثلان 100% من التباين المفسر مما يؤكد دقة دوال التمايز الناتجة.

ب- معامل ارتباط التوافق (ارتباط كانونيكل) :

حيث يقيس قوة الارتباط بين متغيرات دوال التمايز (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) والمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) وتوضح نتائج الجدول رقم(16) أن قيمتا معاملي ارتباط كانونيكل لكلا دالتي التمايز كانتا مرتفعة المعنوية وموجبة (0.859 و0.404) على الترتيب مما يدل على أن العناصر الخاصة بدالة التصنيف

ترتبط بمدى إمكانية الاعتماد عليها في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية في القطاعات الصناعية.

ج – مربع ايتا :

ويعرف على أنه مربع ارتباط كانونيكل ويقيس هذا المؤشر القدرة التصنيفية للنموذج وقد أوضحت النتائج ارتفاع قيمته إلى (73.96% و 16.32%) للدالة الأولى والثانية على الترتيب.

د– معامل ويلكس لمبدا :

يهتم هذا المعامل باختبار بواقي التمايز لتفسير قدرة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقترحة على التمييز وتوضح النتائج انخفاض قيمته (0.219 و 0.836) للدالة الأولى والثانية على الترتيب مما يدل على ارتفاع معنوية قدرة النموذج المقترح على التمييز في الحكم على جودة كثافة الإفصاح المحاسبي وشفافية وجودة المعلومات المحاسبية.

هـ – مربع كاى :

تؤكد النتائج من خلال قيمة مربع كاى أن جودة المعلومات المحاسبية الراجعة إلى الإفصاح والشفافية لا ترجع إلى الصدفة حيث كانت قيمته (110.87) وهى قيمة مرتفعة ومعنوية عند جميع مستويات المعنوية المتعارف عليها (0.000).

جدول رقم (16) : نتائج اختبار معنوية تقييم كفاءة نموذج التمايز المقترح.

المعالم الإحصائية القيمة	
قيمة أيجن الإجمالية (Eigenvalue) دالة 1 2.820 دالة 2 0.195	3.015
ارتباط كانونيكل ("R" Canonical Correlation) دالة 1 دالة 2	0.859 0.404
مربع إيتا الكلى دالة 1 دالة 2	%73.96 %16.32
وليكس لمبدا (Wilks Lambda) دالة 1 دالة 2	0.219 0.836
مربع كاى (X^2)	110.87
المعنوية	0.000

وطبقاً لما سبق يتم رفض الفرضية العدمية الرابعة والتي نصت على انه "لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن من خلالها التنبؤ بمدى جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثرها على سياسة الاستثمار " ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة.

نتائج تحليل الانحدار اللوجيستي :

استخدم الباحث تحليل الانحدار اللوجيستي بهدف تحديد معاملات التمايز بوحداتها الأصلية ويوضح جدول رقم (17) قيم معادلات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار الوجيستى) الخاصة بأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار اللوجيستي قد قام باختيار أهم العوامل التي يمكن من خلالها بناء دالة التمايز وهى :-

1- الإفصاح المحاسبي

2- الشفافية

مما سبق يمكن صياغة دالة التصنيف " النموذج التصنيفي " من خلال معاملات الانحدار اللوجيستية بجدول رقم (17). كما أوضحت النتائج أن قيمة الوزن المعياري للدالة اللوجيستية يمكن أن يؤخذ دليلاً على قدرة القطاع على كثافة الإفصاح المحاسبي والشفافية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي يتم الإفصاح المحاسبي عنها للأطراف المستفيدة وأثر ذلك على سياسة الاستثمار فمن خلال نتائج الجدول يلاحظ وجود تباين واضح في قيمة الوزن المعياري للقطاعات بالترتيب الموضح بجدول رقم (17) كالأتي :

1- صناعات الملابس والجلود والنسيج

2- الصناعات الكهربائية

3- الأغذية والمشروبات

4- الأدوية والصناعات الطبية

5- صناعة الورق والكرتون

6- الصناعات الزجاجية والخزف

7- الصناعات الهندسية والإنشائية

8- الصناعات الكيماوية

9- التبغ والسجائر

10- الصناعات الإستخراجية والتعدينية

ويلاحظ أن كلاً من قطاع (صناعات الملابس والجلود والنسيج والصناعات الكهربائية والأغذية والمشروبات والأدوية والصناعات الطبية) هي أكثر القطاعات الصناعية تطبيقا لمبدأ كثافة الإفصاح المحاسبي والشفافية وكذا أكثر القطاعات جودة في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وهذه النتيجة تؤكد أن هذه القطاعات أكثر تماثلا في المعلومات بين المديرين ومزودي الأموال الخارجيين مما يؤدى إلى رفع كفاءة الاستثمار لرأس المال في هذه القطاعات بشكل أكثر أمانا وأقل مخاطرة. على العكس من ذلك كانت القطاعات (الصناعات الزجاجية والخزف والصناعات الهندسية والإنشائية والصناعات الكيماوية والتبغ والسجائر بالإضافة إلى الصناعات الإستخراجية والتعدينية) كانت أقل في القدرة على كثافة الإفصاح المحاسبي والشفافية وأقل جودة في المعلومات المحاسبية مما يترتب علية تدنى جودة القوائم المالية لهذه القطاعات الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة قرارات الأطراف المستفيدة وذلك بسبب عدم مراعاة معياري كثافة الإفصاح والشفافية عند إعداد هذه القوائم.

جدول رقم (17) : قيم معاملات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار اللوجيستى) الخاصة بالقطاعات الصناعية المختلفة.

القطاعات	معاملات التمايز		ثابت المعادلة	الوزن المعياري للقطاع	ترتيب قدرة القطاع على الإفصاح والشفافية
	الإفصاح	الشفافية			
الأدوية والصناعات الطبية	3.816	0.250	22.821-	16.08	4
الصناعات الكيماوية	3.038	0.135	14.346-	8.85	8
صناعة الورق والكرتون	3.862	0.012-	18.790-	14.18	5
الأغذية والمشروبات	2.738	0.393	16.410-	16.94	3
التبغ والسجائر	4.475	0.016	24.962-	7.95	9
الصناعات الإستخراجية والتعدينية	6.697	0.437-	43.614-	7.20	10
الصناعات الهندسية والإنشائية	3.362	0.086	16.093-	10.65	7
الصناعات الكهربائية	5.617	0.349-	31.598-	20.32	2
صناعات الملابس والجلود والنسيج	3.05	0.138-	30.776-	37.14	1
الصناعات الزجاجية والخزف	5.265	0.246	16.22-	11.89	6

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال مناقشة وتفسير وتحليل ما أسفر عنه اختبار فرضيات الدراسة، كما يعرض الفصل مجموعة التوصيات التي توصل إليها الباحث.

نتائج الدراسة:

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع جودة المعلومات في القوائم المالية، وبخاصة بعد الانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الذي حدث في السنتين الأخيرتين، وبخاصة في الشركات الأمريكية الكبرى الصناعية والمالية الذي كان له الأثر الكبير على الاستثمار العالمي.

وقد أكدت الدراسات السابقة أثر الإفصاح والشفافية وقدرتهما على تقليل عدم التماثل في المعلومات، وكذلك خاصيتي الملاءمة والاعتمادية، الأمر الذي ينعكس على المستثمر وعلى حجم الاستثمار في الشركات مما يؤثر على سياسة الربحية والعائد على الأصول لتلك الشركات. كما أكدت الدراسات السابقة على أثر جودة القوائم المالية على المستثمرين في الأسواق المالية وحجم تداولات الأسهم وأثرها على ثقة المستثمر في الشركة وبالتالي على سعر السهم في السوق، كما إن تأثير زيادة ثقة المستثمرين بالشركات يؤثر في القرارات الاستثمارية والتوسعية التي تزيد من معدلات العائد على الاستثمار في الشركة والتي تتأثر

بسياسة الأرباح وحجم الأرباح الموزعة والمحتجزة أو المخصصة للمشاريع الجديدة في الشركة.

وبتحليل النتائج لاختبار فرضيات الدراسة يمكن التوصل إلى أهم النتائج والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1- إن هناك فروقاً عالية المعنوية بين القطاعات الصناعية محل الدراسة، حيث وجد أن كثافة الإفصاح المحاسبي في قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدينية كان أعلى القطاعات في درجة كثافة الإفصاح المحاسبي وثبات قيم كثافة الإفصاح لهذا القطاع مما يؤكد جودة المعلومات المحاسبية به.

2- إن هناك عدم تفاوت بين القطاعات الصناعية محل الدراسة لمعيار الشفافية حيث إن المتوسطات المعيارية للقطاعات المختلفة كانت متقاربة، كما أن المتوسطات لجميع القطاعات كانت مرتفعة مما يؤكد أهمية عنصر الشفافية في جودة المعلومات المحاسبية. ويعود ذلك إلى التزام الشركات بتعليمات هيئة الأوراق المالية في البيانات التي يتم الإفصاح عنها لأصحاب المصالح وشمولية المعلومات التي تطلبها الهيئة، لضمان الشفافية في القوائم المالية.

3- إن خاصية الملاءمة لبيانات القوائم المالية لم تحظ بالاهتمام الكافي في اغلب القطاعات الأمر الذي يخفض جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس سلباً على سياسة الاستثمار.

4- إن هناك عدم تفاوت في خاصية الاعتمادية فيما بين القطاعات الصناعية المختلفة ومن ملاحظة قيم المتوسطات فقد كانت منخفضة، مما يشير إلى انه لا يوجد اهتمام كبير من قبل الشركات بخاصية الاعتمادية، وما لذلك من أثر على تخفيض جودة المعلومات في القوائم المالية مما يؤثر سلباً على سياسة الاستثمار في الشركات وربحيتها مستقبلاً.

5- كان العائد على الأصول يشير إلى فروق معنوية عالية بين القطاعات الصناعية المختلفة محل الدراسة، حيث كانت الصناعات الاستخراجية والتعدينية يليها قطاع التبغ والسجائر تحققان أعلى عائد على الأصول بين القطاعات الأخرى، كما أن كلا القطاعين كانا يحققان مستوى عالياً من الإفصاح والشفافية مما يؤكد دور الإفصاح والشفافية في رفع قيمة العائد على الأصول.

6- إن هناك فروقاً معنوية في ربحية الشركات فيما بين القطاعات الصناعية المختلفة، حيث كان قطاع الأدوية والصناعات الطبية والتبغ والسجائر والصناعات الإستخراجية والتعدينية هي أعلى قيماً في متوسطات الربحية، كما أن هذه القطاعات كانت أيضاً مرتفعة في الشفافية، مما يبرهن علاقة الإفصاح والشفافية بالربحية.

7- تبين انه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية والعائد على الأصول والربحية مما يؤكد أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر في سياسة العائد على الاستثمار من خلال العائد على الأصول والربحية.

8- كانت هناك علاقة طردية بين كثافة الإفصاح والعائد على الأصول والربحية حيث أسهمت كثافة الإفصاح بتفسير ما نسبته 54% من العائد على الأصول ثم تلتها الشفافية والملاءمة وأخيراً الاعتمادية والتي كانت أقل مساهمة في تفسير العائد على الأصول.

9- إن أكثر العوامل المؤثرة في الربحية كانت الشفافية حيث أسهمت بما نسبته 78% من التفسير في عنصر الربحية، تلاهما كثافة الإفصاح وكان تأثير كل من خاصيتي الملاءمة والاعتمادية ضعيفاً وغير معنوي.

10- وجد أن هناك تأثيراً لجودة المعلومات بالقوائم المالية الواردة بالقوائم المالية ومفسراً للعائد على الأصول والربحية، وهذا يؤكد أن عناصر جودة القوائم المالية تفسر بنسبة عالية العائد على الأصول والربحية كعناصر سياسة الاستثمار.

11- إنه يمكن التنبؤ بالعائد على الأصول من خلال معيار كثافة الإفصاح وخاصيتي الملاءمة والاعتمادية وكانت هذه العوامل الثلاثة مجتمعة مفسرة لـــ 18% من العائد على الأصول.

12- إنه يمكن التنبؤ بالربحية من خلال معيار الشفافية وذلك بسبب ارتفاع المساهمة النسبية لهذا المتغير في تحليل الارتباط.

13- إنه يمكن استخدام كثافة الإفصاح والاعتمادية لما لهما من أهمية نسبية في القدرة التفسيرية لدالة التمايز على التمييز بين القطاعات المختلفة في درجة تطبيق كثافة

الإفصاح والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وإنه لا يمكن استخدام الشفافية والملاءمة في التمييز بين القطاعات.

14- إن أكثر العناصر تأثيراً في جودة المعلومات بالقوائم المالية كانت هي كثافة الإفصاح المحاسبي، مما يزيد التباين في جودة القوائم المالية من قطاع إلى آخر، الأمر الذي يسبب عدم التماثل في المعلومات المحاسبية.

15- إن أهم الخصائص وأكثرها أهمية نسبية في تمييز جودة المعلومات المحاسبية هما معيارا الإفصاح والشفافية، والتي يمكن الاعتماد عليهما في التنبؤ بدرجة جودة المعلومات المحاسبية في القطاعات الصناعية.

16- وجد أن أكثر القطاعات تطبيقاً لمعياري كثافة الإفصاح المحاسبي والشفافية هي صناعة الملابس والجلود والنسيج والصناعات الكهربائية والأغذية والمشروبات والأدوية والصناعات الطبية، وهي أكثر القطاعات جودة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، مما يؤكد رفع كفاءة الاستثمار لرأس المال في هذه القطاعات بشكل آمن وأقل مخاطرة.

توصيات الدراسة:

من خلال استعراض النتائج التي توصل إليها الباحث في أثر جودة المعلومات في القوائم المالية على سياسة الاستثمار، ولما لسياسة الاستثمار من أثر كبير على حجم الاستثمارات المستقبلية والتوسعية وما تقدمه من خدمة المجتمع والاقتصاد بشكل عام وعلى أسعار أسهم

الشركات وسيولة أسهمها وبالتالي تحسن الأسواق المالية، فيقترح الباحث عدداً من التوصيات كما يلي:

1- زيادة اهتمام الشركات بالإفصاح لما له من أثر كبير على سياسة الاستثمار، حيث لوحظ أن هناك تبايناً في كثافة الإفصاح المحاسبي فيما بين القطاعات الصناعية المختلفة.

2- متابعة الدوائر الحكومية والرسمية المرتبطة بالشركات للحفاظ على مستوى عال من الشفافية، لما لها من تأثير على جودة القوائم المالية.

3- الاهتمام بخاصية الملاءمة من قبل الشركات في إعداد القوائم المالية وإيجاد التشريعات من قبل الجهات الحكومية والرسمية لزيادة خاصية الملاءمة، كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها من أثر في كفاءة القرارات الاستثمارية لدى أصحاب المصالح.

4- إعطاء أهمية لعنصر الاعتمادية كإحدى الخصائص الرئيسة النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل الشركات والمؤسسات الحكومية والرسمية التي تنظم القوانين والتشريعات لما لها من أثر على جودة المعلومات المحاسبية.

5- التركيز على جودة القوائم المالية من خلال العناصر الأخرى المكونة لها مثل الإفصاح الالكتروني مما يعزز الإفصاح والشفافية وملاءمة واعتمادية المعلومات الواردة بهذه التقارير.

الدراسات المستقبلية المقترحة

1- إجراء الباحثين والأكاديميين الدراسات المستقبلية للعناصر المكونة لجودة المعلومات في القوائم المالية حيث إن عدد الدراسات العربية في هذا المجال كان قليلاً جداً.

2- إجراء الباحثين والأكاديميين الدراسات المستقبلية على جودة القوائم المالية لقطاعات البنوك والتامين والخدمات لما تشكله من تأثير على الاقتصاد والأسواق المالية.

3- إجراء الباحثين والأكاديميين الدراسات المستقبلية بأثر اللاتماثل بالمعلومات على جودة التقارير المالية.

4- إجراء الباحثين والأكاديميين الدراسات المستقبلية بالعناصر التي تزيد من ملاءمة البيانات المالية كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

5- إجراء الباحثين والأكاديميين الدراسات المستقبلية بالعناصر التي تزيد من كفاءة الاعتمادية على القوائم المالية لمتخذي القرارات الاستثمارية.

6- إجراء الدراسات المستقبلية من قبل الباحثين والأكاديميين بأثر جودة القوائم المالية وعلاقتها بالتكلفة، خاصة بقطاع الصناعة لما لها من تأثير كبير على الربحية وإمكانية المنافسة.

7- إجراء الدراسات المستقبلية من قبل الباحثين والأكاديميين بأثر الحاكمية لمؤسسية على جودة التقرير المالي.

8- إجراء الدراسات المستقبلية من قبل الباحثين والأكاديميين بأثر جودة المعلومات بالقوائم المالية على قياس الأداء المتوازن (BSC).

9- إجراء الدراسات المستقبلية من قبل الباحثين والأكاديميين بأثر جودة المعلومات بالقوائم المالية على أسعار الفائدة والاقتراض كمحرك أساسي في عمليات التمويل للاستثمار.

مراجع الدراسة

– المراجع العربية

1. أبو الخير، طه مدثر، العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على الشركات السعودية. منشور على الانترنت (WWW.shatharat.net/vb/showthead.php?t=13219).

2. أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، 2008، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان – الأردن.

3. أبو نصار، محمد، وذنيبات،علي، 2005، " أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالي ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، مجلة دراسات، 1:32، ص ص (115–140)ن الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

4. بشارة، محمد، 2008، العائد على الاستثمار، مدونة محمد بشارة، 8/ديسمبر/2008. (On Line)http://bishara.worldpress.com.

5. جربوع،يوسف محمود،2001، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان– الأردن.

6. حنان، حلوه حنان، والبلداوي، نزار فليح، 2008، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

7. حنفي،عبد الغفار، 2002، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع، مصر.

8. خليل، عطاالله وراد، 2005، " دور المعلومات المحاسبية في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الرابع،، جامعة فيلادلفيا.

9. خير بك، مازن جلال، 2005، المناخ الاستثماري في سورية.. سياسة الاستثمارات يجب ان تلحظ التقليل من المخاطر وزيادة العائد على الاستثماري، مجلة الاقتصاد، الجمعة 29/4/ 2005.(www.ehawra.alwehda..gov.sy) On line

10. دليل إعداد التقرير السنوي في سوق الأوراق المالية الأردني، منشور على موقع هيئة الأوراق المالية.

11. دليل بورصة عمان السنوي، سنوات مختلفة (2000-2007).

12. دهمش، نعيم، 1995، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً.عمان- الأردن.

13. دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف، 2005، نظرة تحليلية للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكي (FASB) المتعلق بالملاءمة والموثوقية، مجلة المدقق، آذار، العدد 61-62، الأردن- عمان.

14. زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، فؤاد ، 2007، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد1.سورية.

15. عبده، سهام محمد ، 2008، " تقويم الاستثمارات المصرفية لدى مصرفي الرافدين والرشيد للفترة من 2002-2007"، الدار الجامعية للنشر.العراق.

16. سوق عمان المالي، النشرة الإحصائية الشهرية، سنوات مختلفة (2000-2008).

17. السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، 2004، " النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار ومكتبة الحامد، عمان - الأردن.

18. شرويدر، ريتشارد وآخرون، 2006، نظرية المحاسبة، تعريب خالد على كاجبجي و إبراهيم محمد فال، دار المريخ، الرياض- السعودية.

19. الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت.

20. قانون الأوراق المالية الأردني رقم (76) لسنة 2002 م.

21. لطـرش، الطــاهـر، 2000، "التنمية والتخطيط الاقتصادي" دار الشروق جدة.

22. مطر،محمد، 2004، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل، عمان الأردن.

23. معايير المحاسبة الدولية، 2006، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان- الأردن.

24. ميداني، محمد أيمن عزت،2004، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية.

- المراجع الأجنبية

1. Acito, Andrew A.; Burks, Jeffrey J.; & Johnson,W. Bruce, 2009,"Materiality Decisions and the Correction of Accounting Errors", THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 84, No. 3, pp. 659–688.
2. Alexander , David; and Archer ,Simon, 2003, "On economic reality, representational faithfulness and the 'true and fair override'", Accounting and Business Research. Vol. 33. No, I. pp. 3-17.
3. Archer, Simon; Delvaille, Pascale; & Stuart McLeay, 1995, "The Measurement of Harmonisation and the Comparability of Financial Statement Items: Within-Country and Between-Country Effects", Accounting and Business Research. Vol. 25, No. 98, pp. 67-80.
4. Banghøj, Jesper; & Plenborg, Thomas, 2008, "Value relevance of voluntary disclosure in the annual report", Accounting and Finance,Vol. 48, PP 159–180.
5. Barron, Orie E.; Harris, David G.; & Stanford, Mary, 2005, "Evidence That Investors Trade on Private Event-Period Information around Earning Announcements", The Accounting Review, Vol.80, No.2.pp.403-421.
6. Barth, Mary E; Landsman, Wayne R.; Mark Lang H.; & Williams, Christopher D, 2006, "Accounting Quality: International Accounting Standards and US GAAP". Working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=897241).

7. Barth, Mary E.; Hodder, Lesli D.; & Stubben, Stephen R., 2008, "Fair Value Accounting for Liabilities and Own Credit Risk", The Accounting Review, Vol.83, No.3.pp.629-664.
8. Barth, Mary E.; Landsman, Wayane R.; & Lang, Mark H., 2007, "International Accounting Standards and Accounting Quality". Working paper. (on line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=102938).
9. Bharath, Sreedhar; Sunder, Jayanthi; & Sunder, Shyam V., 2008,"Accounting Quality and Debt Contracting", The Accounting Review, Vol.83, No.1.pp.1-28.
10. Bhattacharya, Neil; Desai, Hemang; & Venkataraman, Kumar, 2007, "Earning Quality and Information Asymmetry: Evidence from Trading Costs", Working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=110516).
11. Biddle, Gary; Hilary, Gilles; & Verdi, Rodrigo S., 2008, "How Dose financial Reporting Quality improve Investment Efficiency?", Working paper. (on line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=114653).
12. Biddle, Gary C.; & Hilary, Gilles, 2006, "Accounting Quality and Firm-Level capital Investment", The Accounting Review, Vol.81, No.5.pp.963-982.
13. Cardoso, Ricardo Lopes; & Aquino, André Carlos Busanelli de, 2009, "An Experimental Investigation of Vagueness on the Left Side of Balance Sheet", Brazilian Business Review, Vol. 6, No.2, pp. 198-216.

14. Caskey,Judson; & Hanlon, Michelle, 2005, "Do Dividends Indicate Honesty? The relation Between Dividends and the Quality of Earnings", Working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=902080).
15. Chen, Wei-Peng; Chung, Huimin; Lee, Chengfew; & Liao, Wei-Li, 2007, "Corporate Governance and Equity Liquidity: analysis of S&P transparency and disclosure rankings", CORPORATE GOVERNANCE, Volume 15, Number 4, pp 644-660.
16. Chen,Gongmeng; Chang, Luis T.W.; & Gao, Ning, 2005, "Information Content and Tradings Announcements". Journal of Business Finance & Accounting, Vol.32.pp 65-95.
17. Dwyer, Brendan o',Unerman; Jeffrey; & Hession, Elanne, 2005, "User Needs in Sustainability Reporting: Perspectives of takeholders in Ireland", European Accounting Review, Vol. 14, No. 4, PP 759–787.
18. Dye, Ronald A.; & Sridhar Sri S., 2004, "Reliability-Relevance Trade-Offs and the Efficiency of Aggregation", Journal of Accounting Research, Vol. 42 No. 1, PP 51-88.
Forthcoming, journal of Accounting Research (2008).Vol.46.issue 3.pp.467-498.
19. Guay, Wayne, 2006, "Discussion of The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition", Journal of Accounting Research, Vol. 44, No. 2 May, PP 243-255.
20. Hendriksen, Eldon S.; & Breda, Michael F., 1992, "Accounting Theory", Fifth Edition.

21.Horton, Joanne, 2007, "The value relevance of Realistic reporting': evidence from UK life insurers", Accounting and Business Research. Vol. 17, No. 3, pp. 175-197.

22.Hunton, James E. Wright; Arnold M.; & Wright, Sally, 2007, "The Potential Impact of More Frequent Financial Reporting and Assurance: User, Preparer, and Auditor Assessments", JOURNAL OF EMERGING TECHNOLOGIES IN ACCOUNTING, Vol. 4, pp. 47–67.

23.International Accounting Standard Framework. (On line). Available.www.iasplus.com. (http://iasplus.com/standard.htm).

24.International Accounting Standard No1. (On line). Available.www.iasplus.com. (http://iasplus.com/standard.htm).

25.International Accounting Standard No7. (On line). Available.www.iasplus.com. (http://iasplus.com/standard.htm).

26.Jermakowicz, Eva K.; Prater-Kinsey, jenice; Wulf, Inge, 2007, "The Value Relevance of Accounting Income Reported by DAX-30 German Companies". Journal of International Financial Management and Accounting,Vol.18.Issue.3,pp151-191.

27.Kieso, Donald E.; & Weygandt, Jerry J., 2010, "Intermediate Accounting",13 dtion, John Wiley& Sons Inc.

28.Kirk, Donald J., 1991, "Completeness and Representational Faithfulness of Financial Statements", Accounting Horizonsm.

29. LaFond , Ryan; & Watts , Ross L., 2008, "The Information Role of Conservatism", The Accounting Review, Vol. 83, No. 2, pp. 447–478.
30. Maines , Laureen A.; & Wahlen , James M., 2006, "The Nature of Accounting Information Reliability: Inferences from Archival and Experimental Research", Accounting Horizons, Vol. 20, No. 4, pp. 399–425.
31. Maines, Laureen; A., Wahlen, James, M., 2006, "The Nature of Accounting Information Reliability: Inferences from Archival and Experimental Research", Accounting Horizons,Vol.20,No.4,pp.399-425.
32. McDaniel, Linda; Martin, Roger D.; & Maines, Laureen A, 2002, "Evaluating Financial Reporting Quality: The Effects of Financial Expertise vs. Financial Literacy", The Accounting Review, Vol. 77, Supplement, pp. 139–167.
33. Meyer, Philip E., 1976, "A Framework for Understanding 'substance Over Form' In Accounting", The Accounting Review, PP 80-89.
34. Miller, Merton h.; & Rock, Kevin, 1985, "Dividend Policy under Asymmetric Information", The Journal of Finance Vol,xl,No 4.pp.1031-1051.
35. Obaidat , Ahmad N., 2007, "Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan", International Management Review, Vol. 3, No. 2, PP 26-32.
36. Patterson, Evelyn R.; & Smith, Reed, 2003, "Materiality Uncertainty and Earnings Misstatement", THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 78, No. 3, pp. 819-846.

37.Rentfro, Randall; & Hooks , Karen L., 2004, "THE EFFECT OF PROFESSIONAL JUDGMENT ON FINANCIAL REPORTING COMPARABILITY", Journal of Accounting and Finance Research, Summer, PP 87-98.

38.Schipper , Katherine; & Vincent , Linda, 2003, "Earnings Quality", ACCOUNTING HORIZONS, Supplement, pp. 97-110.

39.Schroeder, Richard G.; & Clark, Myrtle W., 1998, "Accounting theory", Sixith Edition, John Wiley& Sons Inc.

40.Skinner, Douglas J., 2008, "What Do Dividends Tell Us About Earnings Quality". Working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=484542). And Available.google.com (http://faculty.chicagogsb.edu/douglas.skinner_solt_mar2008.pd).

41.a- Verdi, Rodrigo S., 2006, "Information Reporting Quality and Investment Efficiency", working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http:ssrn.com/abstract=930922).

b- Verdi, Rodrigo S., 2006, "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency". Working paper. (On line). Available.www.ssrn.com.(http://ssrn.com/abstract=30922).

42.Walker, Mark D., 2005, "Industrial Groups and Investment Efficiency". (Journal of Business, vol. 78, no. 5.pp 1973-2001.

43.Walker, R.G., 2003, "Objectives of Financial Reporting", ABACUS, Vol. 39, No. 3, PP 340-355.

44.Yang, Ziyun; Rohrbach, Kermit; & Chen, Shimin, 2005, "The Impact of Standard Setting on Relevance and

Reliability of Accounting Information: Lower of Cost or Market Accounting Reforms in China", Journal of International Financial Management and Accounting,Vol.16,issue.3,pp194-228.

45.Ziyun, Yang, 2005, "The Impact of Standard Setting on Relevance and Reliability of Accounting Information", Journal of International Financial Management and Accounting.

المواقع الالكترونية

WWW.pwc.com/en_Gx/gx/ifrs-reporting/pdf/IFRS_disclosure_checlist_2009-pdf.

WWW.standardandpoors.com/rating/criteria.

WWW.shatharat.net/vb/showthead.php?t=13219).

WWW.google.com.

WWW.ase.com.jo.

WWW.jsc.gov.jo.

http://search.ebscohost.com

WWW.ssrn.com.

ملاحق الدراسة

- ملحق رقم (1) مصفوفة البيانات
- ملحق رقم (2) مخرجات برنامج SPSS

ملحق رقم (1)

مصفوفة البيانات

مصفوفة البيانات

قطاع الادوية والصناعات الطبية

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	10.66666667	23.33333333	0	7.431	3.57466667	6.181
2007	10.33333333	23.66666667	-190.914	12.698	4.58167256	8.79027109
2006	9.333333333	18.66666667	0	25.022	7.7341728	4.5935889
2005	8.666666667	18.66666667	-4228.396	-19.428	5.48604649	0.16384356
2004	9.333333333	21.66666667	16665.721	-162.203	2.17676448	0.09278214
2003	9.333333333	17.66666667	0	7.815	5.0407465	0.11531669
2002	9	17.33333333	0	14.132	2.79869403	0.1583584
2001	9	17.33333333	-5.248	9.852	2.08253556	0.12330902

قطاع الصناعات الكيماوية

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	9	21.33333333	0	2.485	2.65966667	0.02633333
2007	9.333333333	21.33333333	0	1.071	5.82721128	0.10224253
2006	9	15.66666667	0	0.886	3.95582236	0.04337479
2005	9	15	0	-2.289	2.4436554	0.09090037
2004	5.666666667	11.66666667	0	-0.723	3.14122279	0.13029993
2003	3	8.666666667	0	0.995	3.26310338	0.09689546
2002	6.666666667	10.33333333	-1.392	1.149	-3.81336422	-0.0512552
2001	6.666666667	10.66666667	1.178	0.556	-16.3931985	-0.1537239

قطاع صناعات الورق والكرتون

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	9	21	0	3.58	2.70076667	-0.0123333
2007	8.333333333	21.33333333	39.285	-1.957	3.88427887	0.04728184
2006	8.666666667	12.66666667	-61.05	5.978	2.342605	0.02650846
2005	8.666666667	17.66666667	0	11.682	-0.34101999	-0.0400241
2004	8.333333333	12.66666667	0	3.109	2.72411034	0.08713385
2003	9.666666667	11.33333333	0	6.151	-9.21956221	-0.0589257
2002	9.333333333	11.66666667	0	10.354	4.69147128	0.07074617
2001	6.666666667	4.666666667	0	23.964	6.18020367	0.08259552

قطاع الاغذية والمشروبات

EPS (Y2)	ROA (Y1)	الاعتمادية (X4)	الملاءمة (X3)	الشفافية (X2)	الافصاح (X1)	السنة
1.58333333	4.792	-0.69	0	24.33333333	6.666666667	**2008**
0.17693178	6.38654478	2.978	0	23.33333333	7.333333333	**2007**
0.14814464	6.93219168	65.072	0	18.66666667	8	**2006**
0.16430371	7.76719745	-5.191	0	18.33333333	7.666666667	**2005**
0.10994723	5.98659232	-13.916	0	19.66666667	8.333333333	**2004**
0.16107812	8.56763095	-2.448	0	18.66666667	8.666666667	**2003**
0.09999382	8.47011963	4.185	293.458	14.66666667	6	**2002**
0.10415985	6.96703212	-1.707	0	14	8	**2001**

قطاع التبغ السجائر

EPS (Y2)	ROA (Y1)	الاعتمادية (X4)	الملاءمة (X3)	الشفافية (X2)	الافصاح (X1)	السنة
0.31	9.473	3.564	0	23	13.5	**2008**
0.28165329	8.4540696	1.93	43.144	21.5	13	**2007**
0.24446822	6.12620553	-9.578	0	18.5	10	**2006**
0.35008072	6.74752026	-9.636	0	19	11.5	**2005**
0.37806713	9.10543238	-0.5	0	17.5	9	**2004**
0.53483053	13.2407696	0.209	0	18	9.5	**2003**
0.7148395	15.488834	2.914	0	14	9.5	**2002**
0.63208628	16.1355181	1.399	0	5	4.5	**2001**

قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدينية

EPS (Y2)	ROA (Y1)	الاعتمادية (X4)	الملاءمة (X3)	الشفافية (X2)	الافصاح (X1)	السنة
2.57833333	46.3653333	-32.214	0	22	13.33333333	2008
1.07162269	20.8509576	-50.693	42.522	20.33333333	13.33333333	2007
0.53224138	13.5950024	-26.51	0	16.33333333	13.33333333	2006
0.60349625	13.5846916	-25.108	0	12.66666667	13.33333333	2005
0.41398644	10.7828791	-14.799	0	14	13.33333333	2004
-0.0523536	0.1178275	-4.732	7.613	12.66666667	13.33333333	2003
0.17666664	4.95945036	-4.221	-48.823	12	13.33333333	2002
0.16688787	4.16659424	-12.319	0	12	13.33333333	2001

قطاع الصناعات الهندسية والانشائية

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	9.333333333	21.66666667	0	-2.93	8.34	0.105
2007	9	22	0	-4.657	7.48596852	0.13353649
2006	8.333333333	16.66666667	0	-4.828	5.9815976	0.09257617
2005	9	12.66666667	0	-4.299	3.93755247	0.07055204
2004	7.666666667	13	0	1.423	4.53722792	0.12523019
2003	7	13	0	2.02	3.20280134	0.07730237
2002	7	13.66666667	-19.075	3.833	2.2182714	0.04995763
2001	5.333333333	3	-28.213	3.043	3.06886744	0.07565228

قطاع الصناعات الكهربائية

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	13	21	-7.51	150.103	-1.802	-0.1705
2007	12	21	0	28.165	9.22146361	0.37832442
2006	13.5	12	-103.634	7.002	9.58193445	0.32350334
2005	12.5	11	0	0.708	9.41652165	0.53740988
2004	12	10.5	0	0.37	5.90780071	0.23836421
2003	10	10.5	0	1.896	4.29738554	0.11392178
2002	9	10.5	0	0.318	3.94910891	0.08853858
2001	8	9	0	0.779	3.78635797	0.07868838

قطاع صناعات الملابس والجلود والنسيج						
السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	10.5	21	304.2	14.517	2.62415	0.014
2007	11	21	0	61.539	2.23669695	0.18847285
2006	11	15	-65.146	34.779	2.50723178	0.2019747
2005	11	17	0	32.64	2.1818004	0.50572474
2004	11.5	14.5	0	9.883	-5.6463638	0.11284625
2003	12	15	0	6.96	0.62556949	0.2604888
2002	11	14.5	0	3.558	0.86659251	0.26511018
2001	12	14.5	0	-4.926	3.41941497	0.38354853

قطاع الصناعات الزجاجية والخزفية

السنة	الافصاح (X1)	الشفافية (X2)	الملاءمة (X3)	الاعتمادية (X4)	ROA (Y1)	EPS (Y2)
2008	6.5	22.5	28.286	-3.054	-3.2275	-0.06155
2007	7	24.5	0	0.847	-2.66987536	-0.0580529
2006	8.5	18.5	0	1.861	-4.48887732	-0.0962347
2005	7	19.5	0	1.796	1.81576224	0.0268828
2004	10	18.5	11391.015	4.848	0.02055818	0.00871537
2003	8	10.5	0	3.664	5.00332626	0.1304819
2002	7	10.5	0	2.286	6.88693687	0.16332038
2001	8	10.5	0	1.808	8.84289683	0.2081665

ملحق رقم (2)

مخرجات برنامج SPSS

Oneway

Descriptives

						95% Confidence Interval for Mean			
		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
X1	1.00	8	9.4583	.68863	.24347	8.8826	10.0340	8.67	10.67
	2.00	8	7.2917	2.22851	.78790	5.4286	9.1548	3.00	9.33
	3.00	8	8.5833	.90414	.31966	7.8275	9.3392	6.67	9.67
	4.00	8	9.4583	.88641	.31339	6.8423	8.3244	6.00	8.67
	5.00	8	7.2917	2.80863	.99300	7.7144	12.4106	4.50	13.50
	6.00	8	8.5833	.00000	.00000	13.3333	13.3333	13.33	13.33
	7.00	8	7.5833	1.35693	.47975	6.6989	8.9678	5.33	9.33
	8.00	8	10.0625	2.00000	.70711	9.5780	12.9220	8.00	13.50
	9.00	8	13.3333	.53452	.18898	10.8031	11.6969	10.50	12.00
	10.00	8	7.8333	1.13389	.40089	6.8020	8.6980	6.50	10.00
	Total	80	11.2500	2.37889	.26597	8.9102	9.9690	3.00	13.50
X2	1.00	8	11.2500	2.67817	.94688	17.5527	22.0307	17.33	23.67
	2.00	8	7.7500	4.91192	1.73663	10.2269	18.4398	8.67	21.33
	3.00	8	14.1250	5.59744	1.97899	9.4454	18.8046	4.67	21.33
	4.00	8	18.9583	3.62722	1.28242	15.9259	21.9908	14.00	24.33
	5.00	8	17.0625	5.56416	1.96723	12.4107	21.7143	5.00	23.00
	6.00	8	15.2500	3.93902	1.39265	11.9569	18.5431	12.00	22.00
	7.00	8	14.4583	6.01305	2.12593	9.4313	19.4854	3.00	22.00
	8.00	8	13.1875	4.89123	1.72931	9.0983	17.2767	9.00	21.00
	9.00	8	16.5625	2.85904	1.01082	14.1723	18.9527	14.50	21.00
	10.00	8	16.8750	5.65528	1.99944	12.1471	21.6029	10.50	24.50
	Total	80	16.0604	4.90036	.54788	14.9699	17.1509	3.00	24.50
X3	1.00	8	1530.1454	6289.80247	2223.781	-3728.2611	6788.5518	-4228.40	16665.72
	2.00	8	-.0267	.68864	.24347	-.6025	.5490	-1.39	1.18
	3.00	8	-2.7206	27.28474	9.64661	-25.5312	20.0900	-61.05	39.28
	4.00	8	36.6823	103.75307	36.68225	-50.0575	123.4220	.00	293.46
	5.00	8	5.3930	15.25371	5.39300	-7.3594	18.1454	.00	43.14
	6.00	8	.1640	24.63896	8.71119	-20.4347	20.7627	-48.82	42.52
	7.00	8	-5.9110	11.21421	3.96482	-15.2863	3.4643	-28.21	.00
	8.00	8	-13.8930	36.35594	12.85377	-44.2873	16.5013	-103.63	.00
	9.00	8	29.8817	113.16126	40.00855	-64.7234	124.4869	-65.15	304.20
	10.00	8	1427.4126	4025.91548	1423.376	-1938.3369	4793.1622	.00	11391.02
	Total	80	300.7128	2301.32069	257.29547	-211.4211	812.8466	-4228.40	16665.72
X4	1.00	8	-13.0851	61.54894	21.76084	-64.5413	38.3711	-162.20	25.02
	2.00	8	.5163	1.43212	.50633	-.6810	1.7135	-2.29	2.49
	3.00	8	7.8576	7.78178	2.75128	1.3519	14.3634	-1.96	23.96
	4.00	8	6.0354	24.49293	8.65956	-14.4412	26.5120	-13.92	65.07
	5.00	8	-1.2123	5.34527	1.88984	-5.6810	3.2565	-9.64	3.56
	6.00	8	-21.3245	15.64707	5.53208	-34.4058	-8.2432	-50.69	-4.22
	7.00	8	-.7994	3.72268	1.31617	-3.9116	2.3129	-4.83	3.83
	8.00	8	23.6676	51.95726	18.36966	-19.7697	67.1050	.32	150.10
	9.00	8	19.8688	21.70465	7.67375	1.7232	38.0143	-4.93	61.54
	10.00	8	1.7570	2.31330	.81788	-.1770	3.6910	-3.05	4.85
	Total	80	2.3281	29.43363	3.29078	-4.2220	8.8783	-162.20	150.10
ROA	1.00	8	4.1844	1.92453	.68042	2.5755	5.7934	2.08	7.73
	2.00	8	.1355	7.23382	2.55754	-5.9121	6.1831	-16.39	5.83
	3.00	8	1.6204	4.77504	1.68823	-2.3717	5.6124	-9.22	6.18
	4.00	8	6.9837	1.28115	.45296	5.9126	8.0547	4.79	8.57
	5.00	8	10.5964	3.86341	1.36592	7.3665	13.8263	6.13	16.14
	6.00	8	14.3028	14.51868	5.13313	2.1649	26.4408	.12	46.37
	7.00	8	4.8465	2.20878	.78092	3.0000	6.6931	2.22	8.34
	8.00	8	5.5448	3.89337	1.37651	2.2899	8.7998	-1.80	9.58
	9.00	8	1.1019	2.87696	1.01716	-1.3033	3.5071	-5.65	3.42
	10.00	8	1.5229	4.97276	1.75814	-2.6344	5.6802	-4.49	8.84
	Total	80	5.0839	7.11151	.79509	3.5013	6.6665	-16.39	46.37
EPS	1.00	8	2.5273	3.49623	1.23610	-.3956	5.4502	.09	8.79
	2.00	8	.0356	.09544	.03374	-.0442	.1154	-.15	.13
	3.00	8	.0254	.05661	.02002	-.0220	.0727	-.06	.09
	4.00	8	.3185	.51194	.18100	-.1095	.7465	.10	1.58
	5.00	8	.4308	.17438	.06165	.2850	.5765	.24	.71
	6.00	8	.6864	.83735	.29605	-.0137	1.3864	-.05	2.58
	7.00	8	.0912	.02855	.01009	.0674	.1151	.05	.13
	8.00	8	.1985	.21849	.07725	.0159	.3812	-.17	.54
	9.00	8	.2415	.15287	.05405	.1137	.3693	.01	.51
	10.00	8	.0402	.11421	.04038	-.0553	.1357	-.10	.21
	Total	80	.4595	1.30407	.14580	.1693	.7497	-.17	8.79

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X1	Between Groups	290.656	9	32.295	14.453	.000
	Within Groups	156.413	70	2.234		
	Total	447.069	79			
X2	Between Groups	339.566	9	37.730	1.696	.106
	Within Groups	1557.503	70	22.250		
	Total	1897.069	79			
X3	Between Groups	27816584	9	3090731.548	.554	.830
	Within Groups	3.91E+08	70	5579621.299		
	Total	4.18E+08	79			
X4	Between Groups	13042.451	9	1449.161	1.831	.078
	Within Groups	55398.307	70	791.404		
	Total	68440.758	79			
ROA	Between Groups	1480.668	9	164.519	4.580	.000
	Within Groups	2514.643	70	35.923		
	Total	3995.311	79			
EPS	Between Groups	41.145	9	4.572	3.434	.001
	Within Groups	93.202	70	1.331		
	Total	134.347	79			

Post Hoc Tests

Homogeneous Subsets

X1

Duncan[a]

		Subset for alpha = .05			
INDX1	N	1	2	3	4
2.00	8	7.2917			
4.00	8	7.5833			
10.00	8	7.7500			
7.00	8	7.8333			
3.00	8	8.5833	8.5833		
1.00	8		9.4583		
5.00	8		10.0625	10.0625	
8.00	8			11.2500	
9.00	8			11.2500	
6.00	8				13.3333
Sig.		.129	.065	.138	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

X2

Duncan[a]

INDX1	N	Subset for alpha = .05 1	2	3
8.00	8	13.1875		
3.00	8	14.1250	14.1250	
2.00	8	14.3333	14.3333	
7.00	8	14.4583	14.4583	14.4583
6.00	8	15.2500	15.2500	15.2500
9.00	8	16.5625	16.5625	16.5625
10.00	8	16.8750	16.8750	16.8750
5.00	8	17.0625	17.0625	17.0625
4.00	8		18.9583	18.9583
1.00	8			19.7917
Sig.		.167	.084	.053

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.
a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

X3

Duncan[a]

INDX1	N	Subset for alpha = .05 1
8.00	8	-13.8930
7.00	8	-5.9110
3.00	8	-2.7206
2.00	8	-.0267
6.00	8	.1640
5.00	8	5.3930
9.00	8	29.8817
4.00	8	36.6823
10.00	8	1427.4126
1.00	8	1530.1454
Sig.		.281

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.
a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

X4

Duncan[a]

INDX1	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
6.00	8	-21.3245	
1.00	8	-13.0851	
5.00	8	-1.2123	-1.2123
7.00	8	-.7994	-.7994
2.00	8	.5163	.5163
10.00	8	1.7570	1.7570
4.00	8	6.0354	6.0354
3.00	8	7.8576	7.8576
9.00	8		19.8688
8.00	8		23.6676
Sig.		.080	.137

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

ROA

Duncan[a]

INDX1	N	Subset for alpha = .05		
		1	2	3
2.00	8	.1355		
9.00	8	1.1019		
10.00	8	1.5229		
3.00	8	1.6204		
1.00	8	4.1844	4.1844	
7.00	8	4.8465	4.8465	
8.00	8	5.5448	5.5448	
4.00	8	6.9837	6.9837	
5.00	8		10.5964	10.5964
6.00	8			14.3028
Sig.		.053	.059	.220

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

EPS

Duncan[a]

INDX1	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
3.00	8	.0254	
2.00	8	.0356	
10.00	8	.0402	
7.00	8	.0912	
8.00	8	.1985	
9.00	8	.2415	
4.00	8	.3185	
5.00	8	.4308	
6.00	8	.6864	
1.00	8		2.5273
Sig.		.342	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.000.

Correlations

Correlations

		X1	X2	X3	X4	ROA	EPS
X1	Pearson Correlation	1	.235*	.016	.008	.282*	.142
	Sig. (2-tailed)	.	.036	.891	.943	.011	.207
	N	80	80	80	80	80	80
X2	Pearson Correlation	.235*	1	.126	-.012	.109	.285*
	Sig. (2-tailed)	.036	.	.267	.918	.338	.010
	N	80	80	80	80	80	80
X3	Pearson Correlation	.016	.126	1	-.491**	-.083	-.050
	Sig. (2-tailed)	.891	.267	.	.000	.466	.662
	N	80	80	80	80	80	80
X4	Pearson Correlation	.008	-.012	-.491**	1	-.223*	.010
	Sig. (2-tailed)	.943	.918	.000	.	.047	.929
	N	80	80	80	80	80	80
ROA	Pearson Correlation	.282*	.109	-.083	-.223*	1	.225*
	Sig. (2-tailed)	.011	.338	.466	.047	.	.045
	N	80	80	80	80	80	80
EPS	Pearson Correlation	.142	.285*	-.050	.010	.225*	1
	Sig. (2-tailed)	.207	.010	.662	.929	.045	.
	N	80	80	80	80	80	80

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X4, X1, X2, X3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ROA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.433[a]	.187	.144	6.57954

a. Predictors: (Constant), X4, X1, X2, X3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	748.540	4	187.135	4.323	.003[a]
	Residual	3246.771	75	43.290		
	Total	3995.311	79			

a. Predictors: (Constant), X4, X1, X2, X3

b. Dependent Variable: ROA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.877	3.520		-1.101	.274
	X1	.813	.320	.272	2.540	.013
	X2	.108	.157	.075	.690	.492
	X3	-.001	.000	-.272	-2.255	.027
	X4	-.087	.029	-.358	-2.992	.004

a. Dependent Variable: ROA

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	X4	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	X3	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.282[a]	.080	.068	6.86557
2	.361[b]	.131	.108	6.71629
3	.427[c]	.182	.150	6.55682

a. Predictors: (Constant), X1

b. Predictors: (Constant), X1, X4

c. Predictors: (Constant), X1, X4, X3

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	318.703	1	318.703	6.761	.011[a]
	Residual	3676.609	78	47.136		
	Total	3995.311	79			
2	Regression	521.954	2	260.977	5.786	.005[b]
	Residual	3473.357	77	45.109		
	Total	3995.311	79			
3	Regression	727.929	3	242.643	5.644	.002[c]
	Residual	3267.383	76	42.992		
	Total	3995.311	79			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Predictors: (Constant), X1, X4

c. Predictors: (Constant), X1, X4, X3

d. Dependent Variable: ROA

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.886	3.160		-.913	.364
	X1	.844	.325	.282	2.600	.011
2	(Constant)	-2.811	3.091		-.909	.366
	X1	.850	.318	.284	2.675	.009
	X4	-.054	.026	-.226	-2.123	.037
3	(Constant)	-2.640	3.019		-.875	.385
	X1	.865	.310	.289	2.789	.007
	X4	-.085	.029	-.353	-2.969	.004
	X3	-.001	.000	-.261	-2.189	.032

a. Dependent Variable: ROA

Excluded Variables[d]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	X2	.045[a]	.397	.692	.045	.945
	X3	-.087[a]	-.800	.426	-.091	1.000
	X4	-.226[a]	-2.123	.037	-.235	1.000
2	X2	.041[b]	.377	.707	.043	.945
	X3	-.261[b]	-2.189	.032	-.244	.759
3	X2	.075[c]	.690	.492	.079	.927

a. Predictors in the Model: (Constant), X1

b. Predictors in the Model: (Constant), X1, X4

c. Predictors in the Model: (Constant), X1, X4, X3

d. Dependent Variable: ROA

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X4, X1, X2, X3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: EPS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.309[a]	.096	.047	1.27284

a. Predictors: (Constant), X4, X1, X2, X3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.838	4	3.210	1.981	.106[a]
	Residual	121.509	75	1.620		
	Total	134.347	79			

a. Predictors: (Constant), X4, X1, X2, X3

b. Dependent Variable: EPS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.119	.681		-1.644	.104
	X1	4.320E-02	.062	.079	.697	.488
	X2	7.428E-02	.030	.279	2.447	.017
	X3	.000	.000	-.105	-.823	.413
	X4	-.002	.006	-.039	-.306	.761

a. Dependent Variable: EPS

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: EPS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.285[a]	.081	.069	1.25800

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.908	1	10.908	6.893	.010[a]
	Residual	123.440	78	1.583		
	Total	134.347	79			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: EPS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.758	.485		-1.564	.122
	X2	7.583E-02	.029	.285	2.625	.010

a. Dependent Variable: EPS

Excluded Variables[b]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	X1	.080[a]	.713	.478	.081	.945
	X3	-.087[a]	-.791	.432	-.090	.984
	X4	.014[a]	.124	.902	.014	1.000

a. Predictors in the Model: (Constant), X2

b. Dependent Variable: EPS

Discriminant

Analysis Case Processing Summary

Unweighted Cases		N	Percent
Valid		80	90.9
Excluded	Missing or out-of-range group codes	0	.0
	At least one missing discriminating variable	0	.0
	Both missing or out-of-range group codes and at least one missing discriminating variable	8	9.1
	Total	8	9.1
Total		88	100.0

Group Statistics

INDX1		Valid N (listwise)	
		Unweighted	Weighted
1.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
2.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
3.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
4.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
5.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
6.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
7.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
8.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000
9.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
	ROA	8	8.000
	EPS	8	8.000

Tests of Equality of Group Means

	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
X1	.350	14.453	9	70	.000
X2	.821	1.696	9	70	.106
X3	.934	.554	9	70	.830
X4	.809	1.831	9	70	.078
ROA	.629	4.580	9	70	.000
EPS	.694	3.434	9	70	.001

Analysis 1

Summary of Canonical Discriminant Functions

Eigenvalues

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	3.342[a]	71.6	71.6	.877
2	.684[a]	14.7	86.3	.637
3	.418[a]	9.0	95.2	.543
4	.141[a]	3.0	98.3	.352
5	.053[a]	1.1	99.4	.224
6	.027[a]	.6	100.0	.163

a. First 6 canonical discriminant functions were used in the analysis.

Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1 through 6	.078	181.024	54	.000
2 through 6	.339	76.779	40	.000
3 through 6	.571	39.785	28	.069
4 through 6	.810	14.969	18	.664
5 through 6	.924	5.584	10	.849
6	.973	1.913	4	.752

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function					
	1	2	3	4	5	6
X1	1.138	.001	.304	-.008	-.199	.032
X2	-.690	.297	-.277	.567	-.689	-.092
X3	-.177	.012	.319	.513	.490	.908
X4	-.125	-.594	.345	.850	.530	-.039
ROA	.383	-.070	-.798	.377	.440	.078
EPS	-.065	.840	.424	-.084	.435	-.249

Structure Matrix

	Function					
	1	2	3	4	5	6
X1	.727*	.193	.285	.400	-.436	.049
EPS	.026	.766*	.217	.175	.414	-.404
ROA	.282	.240	-.793*	.290	.384	-.040
X2	-.076	.403	-.087	.678*	-.601	-.048
X3	-.052	.206	.124	.101	.045	.963*
X4	-.034	-.422	.360	.555	.240	-.571*

Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions
Variables ordered by absolute size of correlation within function.

*. Largest absolute correlation between each variable and any discriminant function

Functions at Group Centroids

	Function					
INDX1	1	2	3	4	5	6
1.00	-.729	2.082	.641	4.328E-02	.131	-.037
2.00	-1.645	-.324	.105	-.598	-.081	-.098
3.00	-.568	-.516	.268	-.314	1.992E-02	-.056
4.00	-1.705	-.023	-.844	.542	-.075	-.148
5.00	.720	5.121E-02	-.760	.295	3.648E-02	-.037
6.00	3.788	.506	-.635	-.333	-.146	8.705E-02
7.00	-.947	-.303	-.416	-.334	.169	-.040
8.00	1.772	-.827	.599	.270	.450	6.882E-03
9.00	1.005	-.451	.968	.288	-.415	-.104
10.00	-1.692	-.195	7.370E-02	.140	-.090	.426

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

Classification Statistics

Prior Probabilities for Groups

INDX1	Prior	Cases Used in Analysis Unweighted	Weighted
1.00	.100	8	8.000
2.00	.100	8	8.000
3.00	.100	8	8.000
4.00	.100	8	8.000
5.00	.100	8	8.000
6.00	.100	8	8.000
7.00	.100	8	8.000
8.00	.100	8	8.000
9.00	.100	8	8.000
10.00	.100	8	8.000
Total	1.000	80	80.000

Classification Function Coefficients

	INDX1									
	1.00	2.00	3.00	4.00	5.00	6.00	7.00	8.00	9.00	10.00
X1	3.938	3.160	4.000	2.914	4.766	7.159	3.553	5.790	5.394	3.127
X2	.196	.165	4.106E-03	.385	-.018	-.496	8.863E-02	-.371	-.126	.261
X3	.000	.000	.000	.000	-.001	-.001	.000	.000	.000	.000
X4	-.057	-.032	-.021	-.015	-.032	-.077	-.030	5.306E-03	-.010	-.014
ROA	2.356E-02	7.833E-03	8.298E-02	.198	.335	.458	.157	.261	9.479E-02	6.008E-02
EPS	1.389	-.528	-.660	-.724	-.739	-.584	-.681	-.790	-.642	-.614
(Constant)	-24.847	-14.989	-19.476	-17.529	-27.769	-50.136	-17.222	-33.135	-31.467	-16.563

Fisher's linear discriminant functions

Discriminant

Analysis Case Processing Summary

Unweighted Cases		N	Percent
Valid		80	90.9
Excluded	Missing or out-of-range group codes	0	.0
	At least one missing discriminating variable	0	.0
	Both missing or out-of-range group codes and at least one missing discriminating variable	8	9.1
	Total	8	9.1
Total		88	100.0

Group Statistics

INDX1		Valid N (listwise) Unweighted	Weighted
1.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
2.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
3.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
4.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
5.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
6.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
7.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
8.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
9.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
10.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
Total	X1	80	80.000
	X2	80	80.000
	X3	80	80.000
	X4	80	80.000

Tests of Equality of Group Means

	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
X1	.350	14.453	9	70	.000
X2	.821	1.696	9	70	.106
X3	.934	.554	9	70	.830
X4	.809	1.831	9	70	.078

Analysis 1

Summary of Canonical Discriminant Functions

Eigenvalues

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	2.944[a]	84.2	84.2	.864
2	.349[a]	10.0	94.1	.508
3	.163[a]	4.7	98.8	.374
4	.043[a]	1.2	100.0	.202

a. First 4 canonical discriminant functions were used in the analysis.

Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1 through 4	.155	134.222	36	.000
2 through 4	.611	35.418	24	.062
3 through 4	.825	13.877	14	.459
4	.959	2.998	6	.809

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function			
	1	2	3	4
X1	1.184	-.006	.131	.016
X2	-.685	-.580	.665	-.378
X3	-.235	.421	.580	.924
X4	-.208	1.019	.577	-.053

Structure Matrix

	Function			
	1	2	3	4
X1	.780*	-.181	.593	-.091
X4	-.024	.764*	.324	-.558
X2	-.088	-.492	.810*	-.307
X3	-.051	-.154	.340	.926*

Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions
Variables ordered by absolute size of correlation within function.

*. Largest absolute correlation between each variable and any discriminant function

Functions at Group Centroids

	Function			
INDX1	1	2	3	4
1.00	-.535	-.798	.514	.211
2.00	-1.408	.102	-.542	8.570E-04
3.00	-.408	.388	-.309	1.660E-02
4.00	-1.892	-.262	.258	-.363
5.00	.404	-.307	5.052E-02	-.182
6.00	3.407	-.826	-.333	3.461E-02
7.00	-.986	3.552E-02	-.505	-.003
8.00	1.725	1.063	.113	8.632E-02
9.00	1.259	.518	.522	-.160
10.00	-1.565	8.654E-02	.232	.358

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

Classification Statistics

Prior Probabilities for Groups

		Cases Used in Analysis	
INDX1	Prior	Unweighted	Weighted
1.00	.100	8	8.000
2.00	.100	8	8.000
3.00	.100	8	8.000
4.00	.100	8	8.000
5.00	.100	8	8.000
6.00	.100	8	8.000
7.00	.100	8	8.000
8.00	.100	8	8.000
9.00	.100	8	8.000
10.00	.100	8	8.000
Total	1.000	80	80.000

Classification Function Coefficients

	INDX1									
	1.00	2.00	3.00	4.00	5.00	6.00	7.00	8.00	9.00	10.00
X1	3.942	3.153	3.964	2.837	4.639	6.989	3.490	5.689	5.355	3.100
X2	.260	.144	-.005	.401	2.969E-02	-.414	9.657E-02	-.343	-.131	.249
X3	.000	.000	.000	.000	-.001	-.001	.000	.000	.000	.000
X4	-.053	-.035	-.027	-.027	-.050	-.100	-.040	-.010	-.017	-.019
(Constant)	-23.595	-14.822	-19.178	-16.769	-25.925	-46.805	-16.688	-31.925	-31.158	-16.328

Fisher's linear discriminant functions

Discriminant

Analysis Case Processing Summary

Unweighted Cases		N	Percent
Valid		80	90.9
Excluded	Missing or out-of-range group codes	0	.0
	At least one missing discriminating variable	0	.0
	Both missing or out-of-range group codes and at least one missing discriminating variable	8	9.1
	Total	8	9.1
Total		88	100.0

Group Statistics

INDX1		Valid N (listwise) Unweighted	Weighted
1.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
2.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
3.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
4.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
5.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
6.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
7.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
8.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
9.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
10.00	X1	8	8.000
	X2	8	8.000
	X3	8	8.000
	X4	8	8.000
Total	X1	80	80.000
	X2	80	80.000
	X3	80	80.000
	X4	80	80.000

Tests of Equality of Group Means

	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
X1	.350	14.453	9	70	.000
X2	.821	1.696	9	70	.106
X3	.934	.554	9	70	.830
X4	.809	1.831	9	70	.078

Analysis 1

Stepwise Statistics

Variables Entered/Removed[a,b,c,d]

		Wilks' Lambda							
						Exact F			
Step	Entered	Statistic	df1	df2	df3	Statistic	df1	df2	Sig.
1	X1	.350	1	9	70.000	14.453	9	70.000	.000
2	X2	.219	2	9	70.000	8.717	18	138.000	.000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

a. Maximum number of steps is 8.

b. Minimum partial F to enter is 3.84.

c. Maximum partial F to remove is 2.71.

d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

Variables in the Analysis

Step		Tolerance	F to Remove	Wilks' Lambda
1	X1	1.000	14.453	
2	X1	.720	21.077	.821
	X2	.720	4.582	.350

Variables Not in the Analysis

Step		Tolerance	Min. Tolerance	F to Enter	Wilks' Lambda
0	X1	1.000	1.000	14.453	.350
	X2	1.000	1.000	1.696	.821
	X3	1.000	1.000	.554	.934
	X4	1.000	1.000	1.831	.809
1	X2	.720	.720	4.582	.219
	X3	.989	.989	.636	.323
	X4	.993	.993	1.874	.281
2	X3	.989	.716	.500	.205
	X4	.992	.717	1.848	.176

Wilks' Lambda

Step	Number of Variables	Lambda	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	1	.350	1	9	70	14.453	9	70.000	.000
2	2	.219	2	9	70	8.717	18	138.000	.000

Summary of Canonical Discriminant Functions

Eigenvalues

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	2.820[a]	93.5	93.5	.859
2	.195[a]	6.5	100.0	.404

a. First 2 canonical discriminant functions were used in the analysis.

Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1 through 2	.219	110.870	18	.000
2	.836	13.033	8	.111

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function	
	1	2
X1	1.173	.109
X2	-.713	.938

Structure Matrix

	Function	
	1	2
X1	.796*	.605
X2	-.093	.996*
X3[a]	.073	.078*
X4[a]	.058	.066*

Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions
Variables ordered by absolute size of correlation within function.

*. Largest absolute correlation between each variable and any discriminant function

a. This variable not used in the analysis.

Functions at Group Centroids

	Function	
INDX1	1	2
1.00	-.549	.743
2.00	-1.425	-.500
3.00	-.379	-.447
4.00	-1.895	.441
5.00	.337	.245
6.00	3.179	.123
7.00	-1.018	-.436
8.00	1.855	-.439
9.00	1.345	.232
10.00	-1.449	3.851E-02

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

Classification Statistics

Prior Probabilities for Groups

INDX1	Prior	Cases Used in Analysis	
		Unweighted	Weighted
1.00	.100	8	8.000
2.00	.100	8	8.000
3.00	.100	8	8.000
4.00	.100	8	8.000
5.00	.100	8	8.000
6.00	.100	8	8.000
7.00	.100	8	8.000
8.00	.100	8	8.000
9.00	.100	8	8.000
10.00	.100	8	8.000
Total	1.000	80	80.000

Classification Function Coefficients

	INDX1									
	1.00	2.00	3.00	4.00	5.00	6.00	7.00	8.00	9.00	10.00
X1	3.816	3.038	3.862	2.738	4.475	6.697	3.362	5.617	5.265	3.058
X2	.250	.135	-.013	.393	1.669E-02	-.437	8.636E-02	-.349	-.138	.246
(Constant)	-22.821	-14.346	-18.790	-16.410	-24.962	-43.614	-16.093	-31.598	-30.776	-16.227

Fisher's linear discriminant functions

Factor Analysis

Communalities

	Initial	Extraction
X1	1.000	.422
X2	1.000	.389
X3	1.000	.732
X4	1.000	.752
ROA	1.000	.417
EPS	1.000	.439

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.679	27.987	27.987	1.679	27.987	27.987	1.644	27.406	27.406
2	1.473	24.549	52.536	1.473	24.549	52.536	1.508	25.130	52.536
3	.995	16.583	69.119						
4	.853	14.209	83.328						
5	.609	10.143	93.471						
6	.392	6.529	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
X1	.584	.284
X2	.599	.173
X3	.319	-.794
X4	-.430	.753
ROA	.623	.168
EPS	.550	.369

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 2 components extracted.

Rotated Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
X1	.649	-.019
X2	.617	8.897E-02
X3	-.036	.855
X4	-.083	-.863
ROA	.637	.103
EPS	.654	-.110

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 3 iterations.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Sum
C1	3	16.08
C2	3	8.85
C3	3	14.18
C4	3	16.94
C5	3	7.95
C6	3	7.20
C7	3	10.65
C8	3	20.32
C9	3	37.14
C10	3	11.89
Valid N (listwise)	3	

Regression

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-2.886	3.160		-.913	.364		
	X1	.844	.325	.282	2.600	.011	1.000	1.000
2	(Constant)	-2.811	3.091		-.909	.366		
	X1	.850	.318	.284	2.675	.009	1.000	1.000
	X4	-.054	.026	-.226	-2.123	.037	1.000	1.000
3	(Constant)	-2.640	3.019		-.875	.385		
	X1	.865	.310	.289	2.789	.007	.999	1.001
	X4	-.085	.029	-.353	-2.969	.004	.759	1.317
	X3	-.001	.000	-.261	-2.189	.032	.759	1.318

a. Dependent Variable: ROA

Excluded Variables[d]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
						Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
1	X2	.045[a]	.397	.692	.045	.945	1.059	.945
	X3	-.087[a]	-.800	.426	-.091	1.000	1.000	1.000
	X4	-.226[a]	-2.123	.037	-.235	1.000	1.000	1.000
2	X2	.041[b]	.377	.707	.043	.945	1.059	.945
	X3	-.261[b]	-2.189	.032	-.244	.759	1.318	.759
3	X2	.075[c]	.690	.492	.079	.927	1.079	.745

a. Predictors in the Model: (Constant), X1

b. Predictors in the Model: (Constant), X1, X4

c. Predictors in the Model: (Constant), X1, X4, X3

d. Dependent Variable: ROA

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	X1	X4	X3
1	1	1.970	1.000	.01	.01		
	2	2.996E-02	8.110	.99	.99		
2	1	1.983	1.000	.01	.01	.01	
	2	.987	1.417	.00	.00	.99	
	3	2.996E-02	8.136	.98	.98	.00	
3	1	2.005	1.000	.01	.01	.00	.01
	2	1.470	1.168	.00	.00	.26	.24
	3	.496	2.011	.00	.00	.73	.75
	4	2.996E-02	8.180	.98	.98	.00	.00

a. Dependent Variable: ROA